الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٣
الاثنين، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد امارا إيسي . . . . . (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/49/297 و Corr.1)

(ب) مشروع القرار (A/49/L.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود، قبل إعطاء الكلمة للمتكلم الأول، اقتراح إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند ظهر اليوم.

لا أسمع أي اعتراض.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لذلك أرجو من الممثلين الراغبين بالمشاركة في مناقشة هذا البند قيد أسمائهم في القائمة بأسرع ما يمكن.

أدعو الآن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد هانز بليكس، ليعرض تقرير الوكالة عن سنة ١٩٩٣.

السيد بليكس (المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيوافق عام ١٩٩٥ انقضاء ٥٠ عاما على إنشاء الأمم المتحدة، و ٢٥ عاما على بدء سريان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وترى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن هاتين المناسبتين التذكاريتين تهيآن الفرصة للوكالة لاستعراض دورها في منظومة الأمم المتحدة ودورها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولتعريف الاحتياجات والتحديات الجديدة.

وعلى الرغم من أن الوكالة منظمة حكومية دولية مستقلة، تضم حاليا ١٢١ عضوا، فإن نظامها الأساسي يقضي بأن تمارس أنشطتها وفقا لأغراض ومبادئ الأمم المتحدة، وتتطلع الوكالة الى الأمم المتحدة طلبا للتوجيه في سياستها العامة في ميدان مراقبة التسلح ونزع السلاح والتنمية، وفي المسائل السياسية الحادة المتصلة بأسرة المنظمات التابعة للأمم المتحدة.

94-86682

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

ومما يسترعي النظر أن القرار الأول الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٤٦ تناول "المشاكل التي يثيرها اكتشاف الطاقة الذرية" (القرار ١ (د - ١)، فقرة الديباجة). وفي ذلك الحين كانت المهام المقبلة قد حددت بالفعل بإزالة الأسلحة النووية ومراقبة الطاقة الذرية لكفالة استخدامها للأغراض السلمية وحدها. وأشير أيضا في تلك المرحلة المبكرة الى ضرورة إيجاد ضمانات فعالة عن طريق التفتيش وتبادل المعلومات العلمية.

وعلى الرغم من قيود الحرب الباردة، نجحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المضي قدما لتحقيق بعض الأهداف الواردة في هذا القرار، وبعد ذلك في إعلان سياسة "الذرة من أجل السلام". واستحدثت الوكالة نظام الضمانات وساعدت في نقل العلوم والتكنولوجيا النووية ذات الاتصال بالزراعة والطب والصناعة وتوليد الكهرباء.

ومنذ حادث تشيرنوبيل الذي وقع سنة ١٩٨٦، تمثل التحدث الرئيسي الذي واجهته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وضع القواعد والتدابير الدولية المتعلقة بالسلامة النووية والحماية من الإشعاع وإدماجها في نظام السلامة النووية العالمية. وبعد اكتشاف الأنشطة النووية السرية في العراق سنة ١٩٩١، ظهر تحد آخر ألا وهو تعزيز نظام الضمانات بغية خفض خطر أن يبقى أي نشاط نووي ينبغي إعلانه غير مكتشف.

وبانتهاء الحرب الباردة، تفتحت فرص جديدة لنزع السلاح النووي ومراقبة التسلح ونشأت، نتيجة لذلك، توقعات ومطالبات جديدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التحقق. وبالمثل، يعني هدفا التنمية المستدامة وحماية البيئة العالمية أن تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمهام جديدة وأن تواجه تحديات جديدة. والآن سأستطرد في التكلم بشأن هذه المواضيع. بادئا بمسألة عدم الانتشار.

تظهر الجدية التي ينظر بها مجلس الأمن الدولي الى مسألة الانتشار النووي في إعلان القمة بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، حيث ذكر، في جملة أمور،

"يشكل انتشار أسلحة التدمير الشامل تهديدا للسلم والأمن الدوليين". (المحاضر الرسمية لمجلس الأمن، الجلسة ٣٠٤٦، ص ١٤٥)

وفي معرض الإشارة الى معاهدة عدم الانتشار، أكد أعضاء المجلس

"الدور الأساسي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الفعالة تماما، في تنفيذ هذه المعاهدة". (المرجع نفسه، ص ١٤٥)

وتعهدوا باتخاذ

"التدابير المناسبة في حالة أي انتهاكات تخطرهم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية" (المرجع نفسه، ص ١٤٥)

وأوضح مجلس الأمن، بذلك، أنه يعتبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية أداة نافعة في الاضطلاع بمهمتها الخاصة، مهمة منع انتشار الأسلحة النووية، وتبين حالتا العراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كيفية اعتماد المجلس على الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها ذراع التفتيش النووي لمنظومة الأمم المتحدة. وتطلعت الوكالة، من ناحيتها، الى المجلس باعتباره الجهاز السياسي المسؤول عن معالجة أي انتهاكات لاتفاقات تحديد الأسلحة النووية. ومن الحكمة تطوير هذه التجربة في المستقبل. وفي أيام الاتصالات الالكترونية هذه لا يصعب الاتصال الوثيق والمتواصل بين فيينا ونيويورك. وتوجد، بالفعل، بين المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمين العام للأمم المتحدة وصلة اتصال مباشرة وسريتها مضمونة، وإني واثق من إمكانية تقديم الاحاطات الإعلامية غير الرسمية لمجلس الأمن من جانب الوكالة عن طريق دائرة تليفزيونية مغلقة، اذا رغب في ذلك.

ولما كان نظام عدم الانتشار يتحرك قدما نحو العالمية ونزع السلاح النووي يسفر عن تخفيضات في الترسانات النووية، يصبح من المهم على نحو متزايد المراعاة التامة للتعهدات التي تمت بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الاتفاقات المتصلة بالمسائل النووية. وسيعرض على مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها لسنة ١٩٩٥، والذي سينعقد في نيويورك

في العام المقبل، تقارير مفصلة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن الطريقة التي تعزز بها الوكالة نظام الضمانات بغية زيادة قدرتها الكشفية، ومن ثم، مستوى التأكيدات التي تستطيع تقديمها بشأن امتثال الدول لتعهداتها الدولية. وستقدم الوكالة أيضا تقارير الى المؤتمر المعني بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن أنشطتها الرامية الى دعم نقل العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

وأناقش الآن أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة في مجالات محددة، مبتدئا بالعراق.

اضطلعت الوكالة منذ أيار/مايو ١٩٩١ بتنفيذ ٢٦ بعثة تفتيش في العراق بموجب ولاية قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). واستنادا الى هذا التفتيش وتحليل عينات الوثائق وبيانات المشتروات وغيرها من المعلومات، يكون مسار برنامج الأسلحة النووية السري العراقي قد تم تقصيه ووضع خريطة له. واستكملت الوكالة، حسبما يقتضيه القرار ٦٨٧ (١٩٩١) أيضا، تدمير أو إزالة أو إبطال مفعول المواد والمرافق والمعدات التي يمكن أن يستخدمها العراق في صنع الأسلحة. واننا على ثقة من أنه لم تتبق للعراق، نتيجة لهذه الأنشطة، أية قدرة عملية على انتاج الأسلحة النووية. ومع ذلك فإن الوكالة تحتفظ بالحق في التحقيق في أي جوانب أخرى من برنامج العراق السابق اذا ما استوجب ذلك ورود أية معلومات جديدة.

وبالتزامن مع تلك الأنشطة المتعلقة برسم خرائط البرنامج والتفكيك، أخذت الوكالة تدخل العمل تدريجيا بعناصر من خطتها للرصد والتحقق المستمرين من امتثال العراق للقرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١). وجميع عناصر خطة الوكالة التي أقرها مجلس الأمن في القرار ٧١٥ (١٩٩١) وقبلها العراق، تنفذ في الوقت الحالي، وقد توطد وجود مفتشي الوكالة في العراق بصفة متواصلة في مركز بغداد للرصد والتحقق بمساعدة اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة. وسيستمر تطوير تدابير الرصد والتحقق بحسب ما تتطلبه الحاجة التقنية وكلما توافرت التكنولوجيات المتقدمة.

وقد تم استحداث آلية لرصد المبيعات والتوريدات المستقبلة من مواد معينة الى العراق، وذلك بالاشتراك مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة وبالتشاور مع لجنة الجزاءات المفروضة على العراق التابعة لمجلس الأمن. وما أن يوافق مجلس الأمن على هذه الآلية فإنها ستشكل جزءا لا يتجزأ من نظام الرصد والتحقق المستمرين.

وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجدت الوكالة أدلة تشير الى وجود مادة نووية ما -البلوتونيوم- لم يبلغ عنها هذا البلد الى الوكالة. ولم يتحقق أي تقدم في جهود الوكالة اللاحقة لكفالة سبل الحصول على معلومات والوصول الى مواقع اضافية، على نحو ما طالبت به الوكالة في ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، تفاقمت المشكلة بفعل تصريف الوقود المستهلك من مفاعل القوى النووية التجريبي الذي تبلغ قوته ٥ ميغاواط بدون التقيد بتدابير الضمانات الملائمة التي تتطلبها الوكالة. وبذلك ضاعت الى غير رجعة معلومات قيمة عن تاريخ الوقود المستهلك.

وفي حزيران/يونيه ١٩٩٤، انسحبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من عضوية الوكالة. بيد أن ذلك لا يؤثر على التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وبموجب اتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة. ورغم أن سبل إجراء أنشطة تحقق دورية معينة من الضمانات في مرافق معلنة قد حجبت عن مفتشي الوكالة خلال تموز/يوليه وآب/أغسطس، فإن معظم هذه الأنشطة لا تخضع في الوقت الراهن لأية قيود، واستطاعت الوكالة إقامة تغطية تفتيشية للوقود المستهلك المصرف في مفاعل ٥ ميغاواط على أساس مستمر - وذلك، من جملة أمور، تمشيا مع بيان رئيس مجلس الأمن في ٣٠ أيار/مايو من العام الحالي.

وما دامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا توفر شفافية نووية تامة من خلال القبول التام للضمانات، فلن يتيسر التحقق من اكتمال بيان الرصد النووي الذي أعلنته في ١٩٩٢. وتستطيع الوكالة، بقدر ما تقبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الضمانات الفعالة على الضمانات المعلنة، أن تتحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلنة من هذه المنشآت.

كان من بين التطورات الهامة التي حدثت في السنة الماضية المفاوضات الناجمة بشأن اتفاقات الضمانات مع الدول الأعضاء في الاتحاد السوفياتي السابق التي استقلت حديثا والتي لديها مرافق نووية هامة. وقد أقرت مع ثماني دول منها اتفاقات

على غرار اتفاقات ضمانات معاهدة عدم الانتشار. كما وقعت أوكرانيا، رغم أنها ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار حتى الآن، اتفاقا شاملا للضمانات مع الوكالة تعهدت فيه بأن تستخدم جميع المواد النووية الخاضعة لسيطرتها في الأغراض السلمية فقط.

وفي أمريكا اللاتينية، صدقت الأرجنتين والبرازيل وشيلي على معاهدة تلاتيلولكو الخاصة بإخلاء أمريكا اللاتينية من الأسلحة النووية، وأعلنت كوبا مؤخرا عن نيتها في الامتثال للمعاهدة. لذلك نستطيع أن نتوقع أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ في القريب العاجل وأن تطبق الوكالة ضمانات شاملة في منطقة أمريكا اللاتينية بأسرها.

إن ارتداد جنوب افريقيا عن احتياز الأسلحة النووية الى مركز الدولة غير الحائزة للأسلحة النووية وانضمامها الى معاهدة عدم الانتشار يشكل تطورا كبيرا. وقد اضطلعت الوكالة بعدد كبير من بعثات الضمانات الى جنوب افريقيا بموجب اتفاق الضمانات منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وبعد التحريات الشاملة لم تجد الوكالة ما يدعو الى الشك في صحة إعلان جنوب افريقيا الأولي عن المواد النووية. وقد أعيدت الى جنوب افريقيا حاليا حقوق العضوية الكاملة في الوكالة.

ومن بين التطورات الإيجابية الأخرى التي حدثت في افريقيا مؤخرا إعلان الجزائر عن نيتها في الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار.

وينبغي أن يكون إنشاء منطقة افريقية خالية من الأسلحة النووية قريب المنال الآن. وقد واصلت الوكالة مساعدة الدول الافريقية في جهودها للوصول الى هذه الغاية. ونص المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة افريقية خالية من الأسلحة النووية، الذي قدم الى الدورة الراهنة للجمعية العامة للنظر فيه، يعهد الى الوكالة بمسؤولية التحقق من الضمانات المقررة بموجب المعاهدة.

وقد انخرطت الوكالة، بناء على طلب مؤتمرها العام، في أنشطة لتعزيز دور الضمانات في الشرق الأوسط. وقد أجريت شخصيا مشاورات مع عدد من الدول في الشرق الأوسط حول تطبيق ضمانات الوكالة في وقت مبكر على جميع الأنشطة الوثيقة الصلة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، في سياق مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، قدمت الوكالة مساعدات خبرائها للمشتركين في الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي. وأخيرا، نظمت الوكالة في ١٩٩٣ حلقة عمل لخبراء من بلدان الشرق الأوسط بشأن طرائق تطبيق الضمانات في منطقة الشرق الأوسط. ومن قبيل المتابعة، وفي سياق الفريق العامل المتعدد الأطراف، تم ترتيب زيارة لممثلين من دول الشرق الأوسط الى محطة قوى نووية في أوروبا الغربية. وكان الغرض من الزيارة التدليل على الكيفية التي تستطيع أنشطة التحقق الاقليمية أن تستكمل بها جهود التحقق الدولية. واقترح أن أواصل في السنة المقبلة مشاوراتي مع بلدان الشرق الأوسط.

في أعقاب اكتشاف مواد نووية ومنشآت وأنشطة غير معلنة في العراق بذلت جهود جمة في الوكالة لتدعيم قدرة الوكالة على التتبع. وقد أدخل العمل بالفعل ببعض التدابير، مثل المطالبة بالاسراع بتقديم معلومات عن تصميم المنشآت النووية والإبلاغ عن تصدير واستيراد المواد النووية ومعدات معينة ومواد غير نووية علاوة على اشتراطات الإبلاغ الواردة في اتفاقات الضمانات. وفضلا عن ذلك، يجري وضع برنامج شامل لتحسين كفاءة وفاعلية نظام الضمانات من أجل تقديمه الى مجلس المحافظين في آذار/مارس ١٩٩٥. ويستهدف هذا البرنامج تدعيم سبل حصول الوكالة على المعلومات وسبل وصولها الى المواقع من أجل التفتيش عليها. ومن المثير للحيرة، على سبيل المثال، أن الدول التي قبلت بالتفتيش الدولي لكي تظهر انفتاحها وامتثالها للالتزامات عدم الانتشار، لا تزال تطالب بأن يتقدم المفتشون بطلبات للحصول على تأشيرة دخول قبل توجههم إليها.

إن الضمانات ليست شكلا من اشكال التطفل على سيادة الدول، وإنما هي بالأحرى فرصة لكي تظهر الدول امتثالها للالتزامات الدولية. إن الضمانات وسيلة مؤسسية الطابع للشفافية النووية من أجل خلق الثقة.

واسمحوا لي الآن أن أصف بإيجاز ما قامت به الوكالة مؤخرا من انشغال ببعض قضايا التحقق التي تتجاوز أنشطتنا التقليدية في مجال الضمانات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أرزومانيان (أرمينيا).

نتيجة لعملية إزالة الأسلحة النووية الحالية من جانب كل من الولايات المتحدة وروسيا، وما يجري حاليا من إعادة تشغيل للوقود النووي المستخدم في بلدان عدة، تجري استعادة كميات هائلة من البلوتونيوم واليورانيوم شديد الإثراء. وبالنسبة لمسألة المواد الانشطارية الناجمة من الأسلحة المفككة، فقد اتفق الرئيس كلينتون والرئيس يلتسين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ على إنشاء فريق عامل مشترك للنظر في جملة أمور منها:

"خطوات ضمان الشفافية في عملية تخفيض الأسلحة النووية، وعدم الرجوع عن هذه العملية بما في ذلك إمكانية وضع جزء من المواد الانشطارية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

واستطيع أن أحيط الجمعية علما بأن الولايات المتحدة، من جانبها شرعت في عملية لتقديم كل المواد الانشطارية الخاصة بالولايات المتحدة التي لم تعد لازمة لأغراض دفاعية لتكون خاضعة لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد تم تحديد أماكن تخزين هذه المواد، وجار النظر في الجوانب القانونية والتقنية والمالية للضمانات. وقد تسنى القيام بأول عملية تفتيش.

وفضلا عن ذلك، يبدو أن هناك اتفاقا واسع النطاق على أن البلوتونيوم واليورانيوم الشديد الإثراء من القطاع المدني ينبغي أن يخزنا في ظل ظروف تسودها شفافية أكبر وضمان كاف للأمن المادي والسلامة النووية ودرجة عالية من الضمانات ضد إمكانية تحويلها لأغراض إنتاج الأسلحة. ويمكن للوكالة أن تساعد في بناء تدابير إضافية علاوة على الموجودة حاليا، إذا ما طلبت منها الدول المعنية ذلك وإذا ما تم توفير الموارد الكافية لها.

في العام الماضي اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت قرار يوصي بالتفاوض على معاهدة قابلة للتحقق تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى، كما طلبت الجمعية أيضا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

"أن تقدم المساعدة في مجال دراسة ترتيبات التحقق المتعلقة بتلك المعاهدة، كما طلب إليها ذلك". (القرار ٧٥/٤٨ لام، الفقرة ٢).

وامتثالا لهذا الطلب، قمت بإنشاء فريق عامل داخل أمانة الوكالة للنظر في مشكلة التحقق ولإعداد وثائق المعلومات الأساسية التي قد تكون مفيدة في المفاوضات بين الدول.

وتسير المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة حظر شامل للتجارب على ما يرام. ورغم أنه لم يتم الاتفاق بعد على نطاق المعاهدة ووسائل التحقق منها، يبدو أن عددا من الدول تؤيد الدور الهام للوكالة، آخذة في الحسبان زيادة مردود تكاليف استخدام منظمة قائمة بالفعل ولديها الخبرة والبنية الأساسية الهامتان، وكذلك الطابع المتعاضد للتحقق من عدم الانتشار والتزامات الحظر الشامل للتجارب النووية. إن انتهاك الالتزام بعدم إجراء التجارب يشكل في الوقت ذاته انتهاكا للالتزام المنبثق عن عدم الانتشار باستخدام المواد النووية للأغراض السلمية فقط.

إن الزيادة التي أعلن عنها مؤخرا في الاتجار غير المشروع في المواد النووية مسألة تبعث على القلق. فخلال العام الماضي سجلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية حالات عديدة تبرر المتابعة. ومن حسن الحظ أن كلا من هذه الحالات ثبت أنه لا يتضمن سوى كميات صغيرة من المواد النووية، ولم يتضح في أي من الحالات أن المواد جاءت من مخزونات الأسلحة النووية. لكن نقل المواد الانشطارية غير الخاضع للرقابة ينطوي على مخاطر إشعاعية ومخاطر انتشار على حد سواء، ويكشف عن أن الرقابة والإشراف في بعض المنشآت المأذون لها بحيازة هذه المواد واستخدامها، غير كافيين في الوقت الراهن.

هذه المشاكل كانت موضع مناقشات كثيرة بين الحكومات مؤخرا، وجار اتخاذ تدابير مختلفة. وثمة شرط أساسي لمنع التهريب يتمثل في ضرورة وجود نظم كافية للمحاسبة والرقابة والحماية المادية داخل المؤسسات التي تتعامل بالمواد النووية. وفي هذه المجالات يمكن للوكالة أن تزيد من مشورتها ومساعدتها التقنية، إذا ما توفرت لها الموارد.

وعلاوة على ذلك، ورغما عن أن بعض الأنشطة مثل القيام بتحقيقات الشرطة تتجاوز اختصاص الوكالة، فإنها يمكنها أن تحسن على نحو كبير من مواصلة جمع المعلومات التي يتم الحصول عليها من وسائط الإعلام ومن الدول الأعضاء والتحقق منها وتحليلها بغية فصل الحقيقة عن الخيال وتقديم تقارير عن المدى الحقيقي للمشكلة. وفي الشهر الماضي وجه المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية دعوة إليّ لأنظم اجتماعا لفريق من الخبراء ترشحهم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المختصة للنظر في البدائل المتاحة لتعزيز دور الوكالة في هذا المجال. وهذا سيتم في تشرين الثاني/نوفمبر، وسيتناول مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه المسألة مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر.

أنتقل الآن إلى عمل الوكالة سواء في مجال توليد الكهرباء عن طريق الطاقة النووية أو غيره من التطبيقات.

لقد أصبحت الطاقة النووية راكدة في البلدان الغربية الصناعية، نتيجة لاستقرار حالة الإمداد بالكهرباء في هذه البلدان من ناحية، ونتيجة للمعارضة العامة، وخاصة بعد حادث تشرنوبيل من ناحية أخرى. وتعتبر منطقة شرق آسيا الآن منطقة نمو كبرى، حيث يتحرك عدد من البلدان قدما ببرامج إنشائية نشطة.

إذ يبدأ الطلب على الكهرباء في التزايد في جميع أنحاء العالم، فإن استمرار ركود الطاقة يمكن أن يمثل مشكلة. إن ما يطمح إليه من اقتصاد في الطاقة والاستخدام الأكبر لموارد الطاقة المتجددة - مثل الطاقة الهوائية والشمسية والكتلة الإحيائية، لن يكون كافيا لما يتوقعه الجميع من طلب متزايد على الكهرباء. وقد يكون بالإمكان تطوير الطاقة الكهرمائية في بعض المناطق، لكن ستظل أسهل طريقة للوفاء بالطلب المتزايد على الكهرباء الذي تمليه الزيادة السكانية والتوسع الاقتصادي عموما متمثلة في حرق مزيد من الوقود الأحفوري وخاصة الفحم والغاز. ولما كان هذا سيزيد من تلوث المناخ العالمي، فإن الاختيار سيضع صانعي السياسة أمام معضلة خطيرة. ومقابل كلفة معينة، يمكن إزالة ثاني أوكسيد الكبريت وأوكسيد النيتروجين من الغازات المنبعثة من احتراق الوقود، لكن الحكومات ملتزمة أيضا بتخفيض مستوى انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، أو على الأقل تثبيتها، من أجل منع الاحترار العالمي. وفي هذا المضمار، يمكن الترحيب بالتحول من الفحم إلى الغاز نظرا لأن نسبة ثاني أوكسيد الكربون المنبعثة من الغاز أقل. لكن الاتجاه الحالي ينحو صوب زيادة عالمية لا في استخدام الغاز فحسب ولكن أيضا في استخدام كل أنواع الوقود الأحفوري، ونتيجة لذلك ستحدث زيادة عالمية في انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون.

وبالرغم من أن الطاقة النووية تخلو أساسا من الانبعاثات، ورغما عن أن موارد اليورانيوم والقدرة الصناعية الحالية تسمح بتوسع كبير في القدرة على توليد الكهرباء بالطاقة النووية، فلا يمكن أن يقال أن الطاقة النووية وحدها هي الحل لهذه المعضلة. ومن ناحية أخرى، من الصعوبة البالغة، أن نرى إمكانية وجود حل لهذه المعضلة دون وجود عنصر نووي ضخم في مزيج الطاقة العالمية.

لقد بدأت الحكومة في مواجهة هذه المشكلة كجزء من تطبيق الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريون دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. ويقوم الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الذي شكله برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بدراسة سيناريوهات الاستجابة لخطر تغير المناخ العالمي. ويمكن أن يرى من هذه السيناريوهات أن الحصول على الطاقة في المستقبل من مزيج من عدة عناصر بينها عنصر نووي كبير يوفر فرصة لتقييد انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون. لذا، لم يكن من المثير للدهشة، أن أعلن مجلس الطاقة العالمي في عام ١٩٩٣ أن:

> "هناك حاجة لاستمرار السعي لإيجاد وسيلة لاستغلال احتياطات الطاقة الهائلة من القدرة النووية [بطريقة] تكون مقبولة بصفة عامة عبر دورة الوقود الكاملة ابتداء بالحصول على الوقود ومعالجته حتى التخلص منه".

إن العقبات التي تعترض القبول الجماهيري العام للطاقة النووية تتصل بثلاث مسائل رئيسية: خطر الانتشار، والسلامة، والنفايات.

لقد سبق أن وصفت حالة الانتشار التي تسير في اتجاه إيجابي. فبتسارع نزع السلاح النووي واحتمال اقتراب عدم الانتشار من العالمية، يمكن للمرء أن يأمل

في أن ينصم الاستخدام السلمي للطاقة النووية، في أذهان الناس أخيرا، عن القلق الذي يشعرون به إزاء خطر انتشار الأسلحة النووية.

وبالنسبة للسلامة، فإن الحكومات لا تركز فحسب على أوجه الضعف في بعض المفاعلات ذات التصميم السوفياتي، بل إنها تبذل جهودا واسعة النطاق لتطوير ثقافة سلامة نووية دولية. وفي هذا المضمار، يكون عنصر أساسي قد استكمل هذا العام بإبرام الاتفاقية الدولية للسلامة النووية. فهذه الاتفاقية تغطي مفاعلات الطاقة وتضع قواعد عامة ملزمة، وأن عملية تطبيق هذه القواعد ستترسخ عن طريق عملية استعراض يجريها النظراء. وقد وقعت على الاتفاقية ٤٧ دولة حتى الآن. وهناك عناصر أخرى في ثقافة السلامة النووية منها اتفاقيتا فيينا وباريس بشأن المسؤولية في حالة وقوع حادث نووي، والبيانات التحليلية المتصلة بالسلامة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المحطات النووية الفردية، ومعايير السلامة الإشعاعية الأساسية الدولية المتفق عليها والتي قامت بتطويرها ست منظمات من بينها منظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. أخيرا، أود أن أذكر أنه تم وضع مقياس دولي للحوادث النووية أقرته معظم الدول التي تستخدم الطاقة النووية للمساعدة في تحديد درجة خطورة الحوادث بطريقة يسهل فهمها.

وكما ظلت السلامة في الجو والسلامة في البحر مصدرا لشواغل مشروعة لوقت طويل تنظمها صكوك دولية، فإن سلامة تشغيل محطات الطاقة النووية في جميع أنحاء العالم أصبحت خاضعة للقواعد والخطوط التوجيهية والمشورة الدولية على نحو متزايد. ونحن نعرف أن حادثة تقع في أي مكان يمكن أن تسفر عن مخاطر إشعاعية عبر الحدود، وحتى إذا لم يكن الأمر كذلك، فإن أثرها النفسي فوري وهائل ومن ثم، لا بد من بذل الجهود لضمان أن يتم تشغيل مفاعلات الطاقة النووية في جميع أرجاء العالم على مستوى عال من السلامة.

تحتل الوكالة الدولية للطاقة الذرية مركز البنية الأساسية القانونية الدولية البازغة التي تحيط بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتقوم الوكالة أيضا بتوسيع نطاق خدماتها الدولية التي تستهدف تعزيز السلامة النووية. مع ذلك فإن مهمة الإشراف على قواعد السلامة النووية وإنفاذها تبقى من حق الحكومات الوطنية.

وتعتبر نتائج العمل المكثف - على الصعيدين الوطني والدولي - فيما يتعلق بالسلامة النووية إيجابية. فعدد حالات التوقف غير المخطط لها لمحطات الطاقة النووية آخذ في التناقص بشكل عام. كما أن الاتجاه السائد الآن هو تخفيض الجرعات الإشعاعية التي يتعرض لها العاملون في محطات الطاقة النووية. مع ذلك، ربما يكون إنقضاء سنوات عديدة من العمليات النووية التي لا تقع فيها حوادث خطيرة هو وحده الذي سيقلل من قلق الجماهير التي ليست مستعدة لقبول مخاطر في المجال النووي إلا إذا كانت تقل كثيرا عن المخاطر الموجودة في المجالات الأخرى. ولكي أعطيكم مثالا واحدا على ذلك، دعوني أذكر لكم أن تقرير لمنظمة العمل الدولية صدر في شهر نيسان/أبريل الماضي يقدر أن ما بين ٣,٥ و ٥ ملايين شخص يتسممون سنويا من مبيدات الحشرات، يموت منهم ٤٠ ٠٠٠ نسمة، لا يبدو أنه أثار قلق الجماهير.

وهناك شاغل ثالث يؤثر على قبول الجماهير للطاقة النووية يتصل بالنفايات النووية. وهذا الشاغل لا يتعلق فقط بالنفايات عالية الإشعاع الناجمة عن محطات الطاقة النووية، بل ايضا بالنفايات المشعة في الحد الأدنى من المستوى الإشعاعي المتوسط، وهو يثير أحيانا مشاكل تتعلق بزيادة استخدام التقنيات النووية الحديثة في الطب. ومن المرجح ألا تخف هذه الشواغل إلا عندما تنشئ الحكومات وقطاع الصناعة فعلا مستودعات للنفايات ذات المستويات الإشعاعية المختلفة. ومن وجهة النظر العلمية والتقنية ليست هناك عقبات خطيرة تحول دون بناء مثل هذه المستودعات، وثمة بلدان عديدة سبق لها أن فعلت ذلك أو أنها تعد نفسها لفعل ذلك ولا توجد، عادة، أية مشاكل مالية تتصل بالتخلص من النفايات المشعة من جانب الجهات التي تقوم بأنشطة مدنية، نظرا لأن هذه الجهات اعتادت أن تتحمل تكلفة التخلص من تلك النفايات. بيد أنه نظرا لأن اختيار الأماكن التي يتم فيها التخلص من النفايات كثيرا ما يواجه بمعارضة، فلابد إذن من إجراء حوار صريح جدا حول هذه الموضوع مع الجماهير. وقد دلت التجربة في بلدان عديدة على أن هذا ممكن.

ولئن كان من الواضح أن التخلص من النفايات المشعة مسألة محلية، فإن الفترات الطويلة للغاية التي تبقى خلالها بعض النفايات نشطة تثير اهتماما دوليا مشتركا بضرورة معالجة النفايات المشعة في أي مكان على ظهر كوكبنا بطريقة مسؤولة. وهذا أيضا هو السبب ليس فقط لوجود تبادل دولي متزايد للخبرات في هذا الميدان، بل أيضا لوضع قواعد ومبادئ توجيهية قانونية متفق عليها دوليا. ونتوقع أن يبدأ العمل قريبا في الوكالة لوضع اتفاقية ملزمة تتعلق بسلامة تصريف النفايات المشعة.

وحتى الآن، لم يتوفر إلا لقلة من البلدان النامية المستوى التكنولوجي أو البنية الأساسية اللذان من شأنهما أن يسمحا لها بالاستفادة من الأنواع الحالية من مفاعلات الطاقة النووية. وسيتعين على هذه البلدان أن تعتمد على حلول أقل تشددا من الناحية التكنولوجية، ينطوي معظمها على حرق الوقود الاحفوري لتوليد الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها، الأمر الذي سيجعل من المستصوب للدول المتقدمة تكنولوجيا أن تزيد استخدامها للطاقة النووية. وبالنسبة للمستقبل، يراودنا الأمل في أن يتم التوصل إلى استحداث مفاعلات نووية أصغر حجما وأبسط تشغيلا وأقل تكلفة، وأن تصبح متاحة للاستخدام واسع النطاق من جانب البلدان النامية في توليد الكهرباء اللازمة لمراكزها الحضرية المتنامية بسرعة، وربما أيضا في إزالة ملوحة المياه للتعويض عن شحة موارد المياه العذبة. والواقع ، أن البلدان النامية الأعضاء في الوكالة مهتمة اهتماما شديدا بهذه المسائل.

وفي الوقت نفسه، تقوم الوكالة بشكل مكثف وناجح بنقل الكثير من التقنيات النووية التي لا تستخدم في توليد الكهرباء إلى البلدان النامية. ويجري التركيز على التقنيات التي ستسهم في تحقيق التنمية المستدامة في مجالات تشمل: إنتاج الأغذية وحفظها. وتسخير موارد المياه العذبة، والاستخدامات الصناعية، والنهوض بصحة الإنسان. واسمحوا لي بأن أقدم أمثلة قليلة على ما تقوم به الوكالة في هذا الميدان.

في ميدان إنتاج الأغذية، تنهض الوكالة باستخدام ما يسمى بتقنية تعقيم الحشرات، التي تعتمد على إطلاق أعداد كبيرة من الحشرات الذكور التي جرى تعقيمها بالإشعاعات لتلقح الحشرات الإناث المخصبة، وبذلك تقل تدريجيا أعداد الحشرات مثل ذباب التسي تسي وذباب فاكهة البحر المتوسط. وفي بلدان كثيرة يتعاظم الاهتمام الآن بهذه التقنية التي تستخدم منذ وقت طويل في الأمريكتين، وتحاول الوكالة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الاستجابة لهذا الاهتمام.

في ميدان إنتاج الأغذية أيضا، يجري استخدام الإشعاعات على نطاق واسع لإحداث طفرات لمحاصيل مثل الأرز والحبوب والموز، ولاستحداث سلالات قد تكون أقدر على مقاومة الآفات أو الأحوال المناخية الضارة.

ويعتبر استخدام النظائر المشعة الاقتفائية لرسم خرائط لموارد المياه التي يمكن استغلالها من التقنيات الأخرى التي يشجعها برنامج التعاون التقني للوكالة، لا سيما في مناطق الأراضي القاحلة وشبه القاحلة.

وفي ميدان الطب، أصبح استخدام الإشعاعات من الوسائل الرئيسية في مكافحة السرطان، وتشارك الوكالة بنشاط ضمن جملة أمور في نقل هذه التقنيات وفي مساعدة الدول المستفيدة في ميدان قياس الجرعات لضمان جعل الجرعات الإشعاعية تعطى بالقدر المناسب. ومن الاستخدامات الشائعة جدا للإشعاعات في الأغراض الطبية تعقيم الأدوات الجراحية وعمليات ترقيع الجلد؛ وهنا أيضا تقدم الوكالة المساعدات المطلوبة.

اسمحوا لي أن أختتم بياني ببعض الملاحظات حول احتمالات المستقبل بالنسبة للقيود التي تحد من قدرة الوكالة على الاضطلاع بدورها الكامل في تلبية الطلبات المتنامية التي تنهال على النظام الدولي. إن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية شاملة عن صون السلم والأمن وتعزيز التنمية. وهناك صلة واضحة بين السلم والتنمية كما تبين "خطة للسلام" وخطة للتنمية، وتقع هذه الصلة أيضا في صميم ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تمثل ذراع التحقق النووي لمنظومة الأمم المتحدة، كما أنها في الوقت ذاته وكالة لنقل التكنولوجيا النووية للتنمية السلمية، ومن المرجح أن تزداد أهمية المهمتين مع التعجيل بعملية نزع السلاح النووي والتشديد على التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من القيود الناجمة عن النمو الحقيقي الصفري للميزانية على مدى سنين عديدة، استطاعت الوكالة أن تقدم برنامجا موسعا، وأن تستجيب على الفور للتحديات الجديدة. ويعود ذلك جزئيا إلى الدعم القوي - بما في ذلك الدعم من خارج الميزانية - الذي تقدمه الدول الأعضاء، ويعود جزئيا أيضا إلى حماس ودينامية وبراعة موظفي الوكالة. غير أنني لكي أكون صريحا تماما معكم لا بد لي من الاعتراف بأننا نواجه الآن مشاكل خطيرة في كلا المجالين. ففي الوقت الذي نحتاج فيه إلى اجتذاب أفضل المتخصصين النوويين في العالم لنبقى على علم تام بالمشاكل التي تحال إلينا، تتدهور المرتبات وظروف الخدمة التي يعرضها نظام الأمم المتحدة المشترك. ويؤدي فقدان القدرة التنافسية إلى نشوء مشاكل في التعيينات بالنسبة للوكالة ولنظام الأمم المتحدة المشترك. وفيما يتعلق بالموارد المالية، أدت القيود الحادة على الميزانية إلى جانب حالات التأخير في سداد الحكومات لأنصبتها طوال العقد المنصرم إلى إدامة الإحساس بالأزمة المالية.

إن هذه المشكلة لا تقتصر بالطبع على الوكالة وحدها، ولكن من الواضح أن من الضروري توفير قاعدة للموارد تكون أكثر ملاءمة وحسنة التوقيت ويمكن التنبؤ بها، إذا أريد أن توفي الوكالة بالتزاماتها المتزايدة في مجال التحقق النووي وأن تضطلع بالمهام التي تطلب منها لضمان الاستخدام الآمن للطاقة النووية ونقل التكنولوجيا النووية دعما للتنمية. ومع اقترابنا من الذكرى السنوية الخمسين لأول استعمال للأسلحة النووية في الحرب، ونأمل أن يكون آخر استعمال لها، ومع الاحتمال بأن تتخذ أخيرا خطوات كبرى صوب تخفيض الترسانات النووية، وربما القضاء عليها، تزداد الأهمية الحيوية لوجود آليات فعالة للتحقق. وسوف يكون من المؤسف لو أن الشواغل قصيرة الأمد حول الموارد قللت الفرصة لضمان تحقيق تقدم جذري في ميدان تحديد الأسلحة النووية، وهذا أمر يبدو متاحا الآن. ومما لا شك فيه أن تحديد الأسلحة ونزع السلاح يؤديان إلى تحقيق عائد للسلم من ناحية خفض الإنفاق العسكري. ومع ذلك فإن نزع السلاح - شأنه شأن التنمية - يجب أن يكون مستداما، كما أن التحقق الذي يمكن الاعتماد عليه أمر لا غنى عنه، وينبغي استثمار جزء صغير من عائد السلم في مثل هذا التحقق.

اسمحوا لي في الختام أن أسجل شكر الوكالة لحكومة النمسا على استمرارها في تقليدها كمضيف ممتاز لجميع المنظمات الدولية الموجودة في فيينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنشد تعاون الوفود فيما يتعلق بمسألة الحضور في المواعيد المحددة. وأذكر الوفود بأن التقيد بالمواعيد أمر بالغ الأهمية لضمان التنظيم الفعال والمنظم لعمل الجمعية العامة ولتحقيق وفورات للأمم المتحدة. وأؤيد بقوة الاقتراحات العملية التي تم تقديمها في دورات سابقة بأن يعين كل وفد أحد أعضائه ليكون حاضرا في الوقت المحدد. ويحدوني أمل صادق بأن تتعاون معي جميع الوفود في هذا الصدد.

أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا ليعرض مشروع القرار A/49/L.2.

السيد باتو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتشرف وفد بلادي بأن يعرض، بالنيابة عن مجموعة كبيرة وتمثيلية من المقدمين، مشروع القرار A/49/L.2 بشأن التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد شاركت في تقديم مشروع القرار البلدان التالية: الأرجنتين، أسبانيا، استراليا، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا، ايطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، الدانمرك، رومانيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة، ميكرونيزيا، النرويج، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان، اليونان. جرت العادة بالنسبة لمشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يعرضه على الجمعية العامة ممثل لمكتب مجلس محافظي الوكالة. وتمشيا مع هذه الممارسة المستقرة تضطلع تركيا، بوصفها نائبا مناوبا لرئيس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا العام، بمسؤولية عرض مشروع القرار.

وأود أن أثني على المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد هانز بليكس، لبيانه الشامل الذي يشرح بالتفصيل التقرير السنوي بشأن عمل الوكالة في عام ١٩٩٣. وتعتبر تركيا القرار محاولة ناجحة لتقديم تحليل متوازن لأنشطة الوكالة في ١٩٩٣. ويُظهر التقرير بوضوح أن الوكالة مستمرة في مباشرة مسؤولياتها على النحو الوارد في نظامها الأساسي،

وفي قرارات المؤتمر العام ومجلس المحافظين. ويصادق وفد بلادي على هذا التقرير، ويعتقد أنه يعبر بصدق عن جهود الوكالة لتعزيز نظام ضماناتها، ولتحسين نطاق وفعالية برامجها المتعلقة بالسلامة النووية والتعاون النووي، والتقليل الى الحد الأدنى من الأخطار التي تهدد الحياة والصحة والبيئة، وإتاحة خدماتها كمصدر رئيسي لتقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء.

وفي الصورة السياسية الدولية المتغيرة في الوقت الحالي، تظل الوكالة ذات فائدة كبيرة لصيانة السلم والأمن الدوليين، وتستمر في تعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

خلال السنة الماضية، كان من أهم الإنجازات الملحوظة للوكالة النجاح في اعتماد اتفاقية السلامة النووية. ووقعت تركيا الاتفاقية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ونحن نرى أن هذه الاتفاقية خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، ونأمل أن تُسهم في تحقيق الحد الأقصى من السلامة في محطات الطاقة النووية، التي تعمل الآن أكثر من ٤٢٠ محطة منها في شتى أنحاء العالم. وينبغي تمديد هذه الاتفاقية من خلال الصكوك الدولية الإضافية، لتحسين فعالية وكفاءة نظام ضمانات الوكالة. إن مشروع القرار المعروض علينا، يناشد في الفقرة ٩، جميع الدول أن تصبح أطرافا في اتفاقية السلامة النووية.

وستكون السنة المقبلة نقطة تحول في تاريخ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن على اقتناع بأن مؤتمر الأطراف في المعاهدة الذي سيعقد في ١٩٩٥، سيسهم في إنجاز هدفنا المشترك وهو تحقيق انضمام دول العالم الى المعاهدة. ومن المسلم به على نطاق واسع، إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشوبها عدة نقاط ضعف، خصوصا فيما يتعلق بنظام الرصد والتحقق. ويرجو وفدي أن يتم التصدي لنقاط الضعف هذه بفعالية خلال مؤتمر عام ١٩٩٥. ويمكن أن يؤدي هذا الى تعزيز وتشجيع سعي الوكالة الدولية للطاقة الذرية المستمر للبحث عن طرق للتحقق. ونحن على اقتناع بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستضطلع بمسؤوليات واسعة بعد المؤتمر.

وعلينا أن نسلم بأن نهاية الحرب الباردة لم تنجح في إزالة الخطر الذي تمثله الأسلحة النووية إزالة تامة. على العكس، تزايد الخطر بالفعل في بعض الحالات. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، ظهر الاتجار غير المشروع بالمواد النووية كتهديد متنام للسلم والأمن الدوليين، وهو ما يبعث على قلقنا جميعا. وعلينا أن نستحدث خطة عمل لمكافحة هذه الظاهرة. وفي هذا السياق، يجب أن نتصدى، ليس للأعراض فحسب، ولكن للأسباب الجذرية أيضا. وتمشيا مع هذا المنطق، نؤيد، بقوة، النداء الموجه الى جميع الدول، في الفقرة ٨ من مشروع القرار، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية.

إن مشروع القرار A/49/L.2 مماثل للقرار ١٤/٤٨، الذي اتخذ في إطار هذا البند من جدول الأعمال في السنة الماضية، باستثناء الإضافات والتغييرات الطفيفة التالية. فقد استكملت الفقرة الخاصة بالعراق لكي تبين التقدم المحرز. وزيدت تفاصيل الفقرة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتتضمن الإشارة الى المحادثات الثنائية. كما أضيفت الى مشروع القرار فقرات جديدة حول منع الاتجار غير المشروع في المواد النووية، وحول اتفاقية السلامة النووية الجديدة. إنه نص متوازن يحاول أن يستجيب لحاجات ومصالح جميع أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد حصل مشروع القرار على تأييد عريض. ونأمل أن تتم الموافقة عليه بتوافق الآراء.

السيد تشاتور فيدي (الهند) (ترجمة شفوية من الانكليزية): استمعنا باهتمام بالغ لمدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد هانز بليكس، ونشكره على تقديم تقرير الوكالة باقتدار. وتتشرف الهند بأن يكون لها امتياز لرئاسة مجلس محافظي الوكالة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٤. وكانت الهند عضوا في الوكالة منذ إنشائها في ١٩٥٧. وكنا نعلق باستمرار أهمية عظمى على أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونساهم بنشاط في أنشطتها الكثيرة. ومن ثم، فنحن نعتبر رئاستنا لمجلس المحافظين فرصة ثمينة لخدمة الوكالة في الوقت الذي تجذب فيه مهامها المتنوعة، سواء كانت تعزيزية أو ذات صلة بالسلامة أو تنظيمية، اهتماما واسعا.

إن أهداف الوكالة، وهي أهداف نعتز بها جميعا، واردة في نظامها الأساسي. والهدف الأساسي للوكالة هو:

"تعمل الوكالة على تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع".

وتمشيا مع هذه الروح، تؤكد الهند دور الوكالة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. إننا نذكر مع الارتياح، أنه في أيلول/سبتمبر صادق المؤتمر العام على قرارات لتعزيز أنشطة التعاون التقني. كما صادق على قرارات تدعم دور الوكالة في مجال استخدام هيدرولوجية النظائر لإدارة الموارد المائية، وفي المخططات الرامية الى انتاج مياه الشرب بطريقة اقتصادية. وبالمثل اتخذ في ١٩٩٣ قرار بشأن تشعيع الأغذية؛ ومنذ ذلك الحين، استحدثت الوكالة مشروعا مفيدا في هذا المجال.

تلك أمثلة ملموسة لاستخدامات الطاقة النووية لمنفعة البشرية. ولما كانت هذه الاستخدامات تلقى الترحيب، فإننا نعتقد أن الوكالة تستطيع أن تفعل المزيد، بل ينبغي عليها ذلك. فتوفر النظائر المشعة على سبيل المثال، يتأثر بنقص مفاعلات البحوث عالية التدفق باعتبارها مصادر لإنتاج النظائر المشعة. إن المرافق الموجودة في بعض البلدان النامية تعاني من نقص الاستفادة منها، أو تواجه أزمات مالية طاحنة. وتستطيع الوكالة أن تعالج هذا الوضع.

ومن المجالات ذات الأهمية الكبرى للوكالة، مساعدة البلدان الأعضاء، خاصة تلك المحتاجة الى المساعدة والخبرة التقنية، في خططها لتطوير الطاقة النووية. وعلى الرغم من استمرار المناقشة بشأن الجوانب الاقتصادية وجوانب السلامة للطاقة الذرية في أنحاء من العالم المتقدم النمو، لاسيما في أوروبا وأمريكا، يوجد اعتراف في آسيا وفي كثير من البلدان النامية بأن الطاقة النووية خيار حيوي وأساسي طويل الأجل لمواجهة الاحتياجات المتزايدة من الطاقة دون تعريض البيئة للخطر أو استنزاف الموارد الطبيعية. وينبغي للوكالة أن تلعب دورا حفازا في مساعدة البلدان الأعضاء في هذا الخصوص. ويمكن لها أيضا أن تعزز أنشطتها في استخدامات نووية أخرى غير توليد الطاقة الكهربائية في ميادين الزراعة والطب والصناعة. ونأمل في استحداث مزيد من المشاريع ذات النفع الحقيقي والممكن اثباته للأهالي وأن تُعطى المشاريع النموذجية قوة دافعة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وستكون الهند، بدورها، على استعداد لتكثيف تفاعلها مع الوكالة في هذه المجالات ولتقاسم معارفها الفنية سواء على نحو ثنائي أو عن طريق برامج التعاون التقني التابعة للوكالة.

في أيلول/سبتمبر شهدت فيينا أيضا توقيع الاتفاقية الدولية للسلامة النووية. وكانت الهند من بين الدول القليلة الأولى التي وقعت الاتفاقية. وهناك قلق عالمي متزايد بشأن السلامة النووية. وقامت الوكالة بأعمال محمودة في مساعدة عملية التفاوض وإبرام اتفاقية السلامة. ونحن نتطلع الى تبادل الأفكار والمقترحات والخبرة في نطاق آلية الاستعراض الذي يجريه النظراء التي نصت عليها الاتفاقية.

ويتصل مجال هام آخر من أنشطة الوكالة بتطبيق الضمانات. ونشير باهتمام الى أن الوكالة مضت قدما في ممارسة كبرى تتعلق بتعزيز نظام الضمانات. ونحن نعلق أهمية على هذه الممارسة الرامية الى جعل نظام الضمانات أكثر كفاءة وفعالا بالمقارنة بالتكلفة. وفي هذا السياق، كان من الموضوعات المتكررة خلال العام أثناء اجتماعات مجلس الوكالة، تنفيذ اتفاق الضمانات بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذه مسألة معقدة وجوهرية حدثت بشأنها تطورات عديدة تقنية وسياسية على السواء. وكانت وجهة نظرنا متماسكة ونعتقد أن أفضل طريقة يمكن بها حل هذه المسألة الصعبة هي المناقشات الصبورة بين جميع الأطراف المعنية. وقد أيدنا اتباع سياسة التعاون والحوار بدلا من المواجهة وتحديد المواعيد النهائية، ورحبنا، بهذه الروح، بالمناقشات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولهذا السبب، امتنعنا عن التصويت في المجلس على القرارات التي شعرنا بأنها لا تسهم في تحقيق نتيجة إيجابية. ولدينا تحفظات مماثلة على الفقرة التاسعة من الديباجة والفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار الجاري النظر فيه في إطار هذا البند. ومع ذلك، بالنظر الى أن مشروع القرار يتعلق بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجملها، مما نعلق عليه أهمية كبيرة، فسوف نؤيده.

ومن بين القرارات الجديدة في المؤتمر العام، ما يتصل بالاتجار غير المشروع في المواد النووية، وهي مسألة اجتذبت اهتماما على الصعيد العالمي. والخطر النابع من هذا الاتجار غير القانوني يكون خطيرا بوجه خاص عندما يرتبط ببرامج نووية سرية. لذلك نتشاطر

القلق ونتطلع الى قيام الوكالة بأنشطة مناسبة في هذا الميدان.

وهناك إشارات كثيرة الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطبيق الضمانات على الدول الموقعة على المعاهدة. وقد أيدنا دائما دون لبس كافة الجهود العالمية وغير التمييزية فيما يتعلق بعدم الانتشار. وبالمثل، نؤيد التدابير ذات الطابع العالمي حقا في ميدان نزع السلاح: اتفاقية الأسلحة الكيميائية والمعاهدة الشاملة المقترحة لحظر التجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة. لكن ما لا نستطيع تأييده هو إبرام معاهدة تُقسم العالم الى دول تملك الأسلحة النووية ودول مجردة منها، مع تحميل الجانبين بمجموعة غير عادلة بطبيعتها من المسؤوليات والالتزامات. ونرى أن النهج المنطقي والحيوي الوحيد لمشكلة الانتشار هو العمل من أجل هدف نزع السلاح النووي الكامل. وفيما يتصل بإبداء رغبتنا وقدرتنا على العمل مع آخرين نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية، لا يوجد أفضل من الاقتباس من البيان المشترك بين الهند والولايات المتحدة الصادر إثر مناقشات أُجريت بين رئيس الوزراء ناراشيماراو والرئيس كلنتون في واشنطن بتاريخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤ على النحو التالي:

"أعرب الرئيس كلنتون ورئيس الوزراء ناراشيماراو عن تأييدهما القوي للجهود الرامية الى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها ونحو خفضها المتوالي، الأمر الذي يعد من بين أكثر التحديات إلحاحا فيما يتعلق بالدول في عصر ما بعد الحرب الباردة".

قبل أن أختم كلمتي، أود أن أكرر مرة أخرى تأييدنا وتعاوننا التامين مع الوكالة في تنفيذ مسؤولياتها العديدة.

السيد فلوسوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية الإعراب عن تقدير وفدي للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد هانز بليكس، على التقرير السنوي للوكالة عن سنة ١٩٩٣، وكذلك على بيانه الشامل ذي النظرة المتطلعة للمستقبل، والمقنع قبل كل شيء.

نتيجة للتحولات السياسية العميقة في العالم خلال الأعوام القليلة الماضية ونمو وعي الجمهور بسرعة بشأن محدودية العناصر الرئيسية للبيئة الطبيعية ذات الأهمية الحاسمة لبقاء الإنسان - مثل الهواء النظيف والمياه النظيفة والتربة النظيفة - بدأت الصكوك الدولية القائمة منذ عقود تواجه تحديات وفرصا جديدة. وفي سياق هذه التغيرات والتحديات أصبحت أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر استرعاء للاهتمام من أي وقت مضى في تاريخها.

ولا يزال تعزيز نظام عدم الانتشار النووي أولوية عليا لكل من الوكالة ودولها الأعضاء. وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية للجهود الدولية الرامية لمنع انتشار الأسلحة النووية. ويتمثل اعتقادنا وأملنا الثابت في تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأجل غير مسمى ودون شروط. وستكون لذلك في رأينا آثار مفيدة للأمن والاستقرار العالمي وكذلك لنمو التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويمكن تعزيز هذه الآثار المفيدة بإجراء تخفيضات أخرى في ترسانات الأسلحة النووية القائمة وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وايضا بدء المفاوضات بشأن عقد معاهدة تحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية.

إن الوكالة، بخبرتها الواسعة في مجال أنشطة التحقق من الضمانات، مؤهلة تماما للقيام بدور رائد في وضع وتطبيق نظام للتحقق من التقيد بتلك الاتفاقات.

وقد انضمت قيرغيزستان وكازاخستان في الأشهر الأخيرة الى معاهدة عدم الانتشار مما قربها خطوة من العالمية. وقد وافقت حكومة أوكرانيا على اخضاع موادها النووية لضمانات الوكالة وأفصحت عن نيتها في الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار. وهناك علامات على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستعاود تحمل التزاماتها بموجب المعاهدة. إننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على السماح للوكالة بالوصول الى جميع المعلومات والمواقع ذات الصلة الوثيقة بالضمانات.

يغتنم وفدي هذه الفرصة للثناء على المدير العام للوكالة وفرقة العمل التابعة لها على الجهود التي بذلت بصدد تفكيك قدرة العراق في مجال الأسلحة النووية.

والوكالة الآن قادرة على تنفيذ خطتها للرصد والتحقق المستمرين.

إننا نرحب بالخطوات التي اتخذتها الوكالة لتدعيم نظام الضمانات الذي يشكل، الى جانب معاهدة عدم الانتشار، الضمانة الدولية الرئيسية للاستخدام السلمي للطاقة النووية ونؤيد بوجه خاص الطلب المرفوع الى المدير العام بمواصلة تقييم وتطوير واختبار تدابير ترمي الى التوصل الى برنامج للضمانات مدعم ويتصف بقدر أكبر من مردوديه التكاليف، وتقديم اقتراحات بهذا الشأن الى مجلس محافظي الوكالة في آذار/مارس ١٩٩٥.

لا تزال السلامة النووية مجالا رئيسيا لعمل الوكالة. ولقد كان اعتماد اتفاقية بشأن السلامة النووية مؤخرا خطوة هامة في هذا الميدان. وكانت بولندا من بين البلدان التي وقعت على الاتفاقية أثناء المؤتمر العام الثامن والثلاثين للوكالة في اليوم الذي فتحت فيه الاتفاقية للتوقيع. ونحن على اقتناع بأن الاتفاقية ستستخدم كأساس لاطار دولي لاجراءات السلامة والاستعراض المتصلة بمحطات الطاقة النووية. وتعتقد بولندا أن الاتفاقية ستساعد، من جملة أمور، على كفالة أمان مفاعلات الجيل الأول التي تخلق تهديدا بالغا لبلدي ولأوروبا بأسرها. وإننا نأمل في أن تنضم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى هذا الصك الهام بحيث يدخل الى حيز النفاذ بأسرع ما يمكن.

وتؤيد بولندا بقوة عمل الوكالة المتصل بالادارة الآمنة للوقود المستهلك في المفاعلات النووية، بالنظر الى تنامي حجم هذه المشكلة في كثير من البلدان ونحن ممتنون أيضا للمدير العام لاستهلاله النظر في اجراء دولي بالنسبة للاتجار غير المشروع في المواد النووية. ويستحق حجم هذه المشكلة أن ينظر فيها المجتمع الدولي بجدية وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة.

ويوضح تقرير الوكالة لعام ١٩٩٣ مدى أنشطة الوكالة في ميدان المساعدة والتعاون التقنيين. وتستفيد بولندا، رغم أنها لا تنمي في الوقت الحاضر خيارا للطاقة النووية في أراضيها، من المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة في ميدان تطبيق الأساليب والتكنولوجيات النووية المتقدمة، لاسيما في استنبات النباتات وعلم التربة والانتاج الحيواني. وأنشطة الوكالة في التقنيات النووية من أجل الأغذية والزراعة، بغض النظر عن الاسهام في زيادة الانتاج الغذائي وحفظ الأغذية، تعالج حماية البيئة بفاعلية. ومشروع الوكالة النوذجي للمساعدة التقنية بشأن المنشآت الصناعية الخاصة بمعالجة غازات شعاع الالكترون المتسربة والذي سيبدأ هذا العام في محطة بومورزاني للطاقة في شيتسين، يعد نموذجا طيبا للتوجه المناصر للبيئة الذي تتخذه أنشطة الوكالة، وهو أمر له أهميته الكبيرة، ليس لبولندا فقط وانما لمنطقة بحر البلطيق بأسرها.

ختاما، أرغب في الاعراب من جديد عن تأييد بولندا لأهداف الوكالة وغاياتها. ويتجلى تأييدنا في مشاركتنا في تقديم مشروع قرار عن تقرير الوكالة. إن في تأييد مشروع القرار هذا تأييد لأهداف الوكالة وغاياتها، وهو ما اعتقد اننا نشارك فيه جميعا.

السيد غاجدا (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بالاعراب عن تقديري المخلص للسيد هانز بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقدمه بالتقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٩٣، علاوة على بيانه الاستهلالي والتقرير الشفوي عن أحدث التطورات.

لقد حظيت أنشطة الوكالة وانجازاتها بالفعل بما تستحقه تماما من إشادة وتأييد من المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين التي عقدت قبل وقت قصير في فيينا. فاسمحوا لي إذن أن أصرح هنا، مرة أخرى، بأن جمهورية هنغاريا مستمرة في الالتزام التام بالأهداف العامة المنصوص عليها في لائحة النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وانها تقدر الى حد بالغ العمل الذي قامت به الأمانة منن أجل: "تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع." (لائحة النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المادة الثانية) وبوسع الوكالة ومديرها العام الاطمئنان الى تأييد الحكومة الهنغارية التام في أداء وظائفهما الهامة.

لقد أصبحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي دخلت حيز النفاذ قبل ما يقرب من ٢٥ سنة، ونظام عدم الانتشار الذي يستند اليها، أداتين أساسيتين في صون السلم والأمن الدوليين، وقد وفرتا في الوقت نفسه أساسا قويا لاطار قابل للتحقق من أجل التعاون النووي السلمي فيما بين الدول. ونظرا الى قرب انعقاد مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في المعاهدة، فانني أرغب في التصريح مرة أخرى بأن

الحكومة الهنغارية ستظل ملتزمة بتحقيق عالمية المعاهدة علاوة على التمديد غير المحدود وغير المشروط لهذا الصك البالغ الأهمية.

وقد شاهدنا في الفترة المبلغ عنها تطورات هامة وواعدة في شتى أنحاء العالم كانت تهدف الى تدعيم نظام عدم الانتشار فالأرجنتين والبرازيل، مثلا، وافقتا على أن تكونا شفافتين وقابلتين للتحقق بالنسبة لبعضهما البعض وبالنسبة للوكالة. وأعلنت كوبا عن نيتها على الامتثال لمعاهدة تلاتيلولكو مما أثار الأمل بأن أمريكا اللاتينية سرعان ما تصبح قارة خالية من الأسلحة النووية.

ونستطيع أن نرى في افريقيا أيضا تقدما طيبا يرجع الى حد ما الى المساعدة القيمة من جانب الوكالة - صوب بلورة اتفاق يحيل القارة الى منطقة أخرى خالية من الأسلحة النووية. ونحن نتوقع بأن يكون بمقدور مجلس المحافظين أن يقر في آذار/مارس مجموعة تدابير تفضي الى إيجاد نظام ضمانات محسن ويتصف بقدر أكبر من مردودية التكاليف، وقادر على توفير تأكيدات كافية للمجتمع الدولي بشأن الطابع السلمي للأنشطة النووية المعلنة - وأي أنشطة غير معلنة محتملة - لأي دولة.

إن العمل البارع الذي تؤديه الوكالة في مجال التحقق من الطبيعة السلمية للأنشطة النووية عن طريق نظامها للضمانات، يؤدي دورا بارزا لمجتمع الأمم، بتزويده بتأكيدات فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي. ونلاحظ مع الارتياح أن التعاون المباشر بين مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والصلة الوثيقة والمستمرة بين الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام للوكالة، كانا أداتين فعالتين في التصدي للتحديات المتصلة بعدم الانتشار النووي، وفقا للتطلعات المعرب عنها في بيان قمة مجلس الأمن، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

في السنوات الأخيرة، دأبت الحكومة الهنغارية بثبات على تأييد جهود الوكالة لتنفيذ القرارات ذات الصلة، الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص العراق. ويسرنا أن نعلم من تقرير الوكالة أنه نتيجة لهذه الجهود، لا توجد لدى العراق الآن قدرة على انتاج المفاعلات النووية، وأنه قد تم تأمين الوجود المتواصل لمفتشي الوكالة، والاعدادات التقنية اللازمة للرصد والتحقق المستمرين في الأجل الطويل.

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن الأسف لأنه، على الرغم من المحاولات المتكررة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، لم تحل بالكامل حتى الآن المشاكل المتصلة بتنفيذ اتفاقات الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإننا نقدر العمل النزيه والدؤوب الذي تضطلع به أمانة الوكالة بهدف الحفاظ على استمرارية الضمانات، ورصد بعض أنشطة محطة الخمسة ميغاواطات، بناء على طلب مجلس الأمن في أواخر شهر أيار/مايو. وتواصل الحكومة الهنغارية دعم جهود المدير العام المبنية على القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين، لتنفيذ اتفاق الضمانات بالكامل ودون شروط. وقد رحبنا باستئناف المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونأمل أن تتمكن الوكالة في القريب العاجل، نتيجة للمفاوضات الجارية حاليا، الى جانب الحوار بين الشمال والجنوب بشأن القضايا النووية. من الاضطلاع بالأنشطة المطلوبة فيما يتعلق بجميع الأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وبالنظر الى موقع بلدنا الجغرافي، تشعر الحكومة الهنغارية انها مضطرة لأن تراقب بعين يقظة الاتجاهات والتطورات العامة فيما يتعلق بالاتجار في المواد النووية. ونحن نتشاطر الشعور السائد بالقلق المتزايد من حالات أخيرة حدث فيها تهريب ونقل المواد النووية بطريقة غير قانونية، لأن ذلك يمثل تحديا خطيرا للنظام الدولي لعدم الانتشار، وبسبب مخاطر صحية إضافية علاوة على شواغل تتعلق بالسلامة والبيئة. ونرى، في هذا السياق، أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لها دور هام عليها أن تضطلع به، بتسهيل التعاون الدولي، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية للبلدان المعنية في مجالات غير مجال انفاذ القانون. وتتمنى الحكومة الهنغارية أن ترى جهودا مشتركة ومنسقة تبذلها الدول الأعضاء والوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، لكبح هذه المشكلة ووقفها.

ويتعين أيضا اتخاذ مزيد من الخطوات للقضاء على تهديد الانتشار النووي. وثمة حاجة الى تقدم حقيقي وسريع في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر

الشامل للتجارب النووية، وفي الجهود الرامية الى وضع معاهدة متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وبطريقة فعالة، لحظر انتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية وغيرها من النبائط المتفجرة. وهذه المهام، على غرار العملية الجارية حاليا لتفكيك الأسلحة النووية والتخزين المأمون للكميات الكبيرة الموجودة فعلا من البلوتونيوم واليورانيوم عالى الاثراء، تتطلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية جهودا إضافية لوضع ثم تشغيل آلية تحقق دولية فعالة.

إن الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وبصفة خاصة توليد القوى النووية، يتسم بأهمية استراتيجية بالنسبة لاقتصادنا الوطني. ونحن ندرك تماما اننا إذا أردنا الاعتماد على القوة النووية، من الأساسي أن نكفل المعالجة المأمونة للمواد والمرافق النووية. ومن ثم، فإن السلطات الهنغارية تقدر تقديرا كبيرا أنشطة الوكالة في مجال السلامة النووية. ونثني على العمل القيم الذي قامت به الوكالة في عملية وضع واعتماد اتفاقية السلامة النووية وفتحها للتوقيع. والتدابير الوطنية والتعاون الدولي في هذا الميدان يمكن أن تساهم اسهاما كبيرا في تحقيق مستوى عاليا من السلامة النووية والحفاظ على هذا المستوى، واستخدام الطاقة النووية دون أية مخاطرة تذكر. واسترشادا بهذه الرغبة، وقعت الحكومة الهنغارية على الاتفاقية، عازمة على الامتثال التام لأحكامها. واسمحوا لنا أن نعرب عن الأمل في أن يوقع ويصدق على الاتفاقية في القريب العاجل، أكبر عدد ممكن من الدول.

إن المعارف والخبرات المتراكمة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت دوما ذات أهمية جوهرية بالنسبة للصناعة النووية والمجتمع العلمي في هنغاريا. لذا، فإننا نعتزم مواصلة الانتفاع على أفضل وجه من تلك المزايا القيمة، والتعاون عن كثب مع الوكالة. واسمحوا لي، في الوقت ذاته، أن أكرر الاعراب عن استعدادنا لمشاطرة أعضاء المجتمع الدولي الآخرين كل خبرة اكتسبناها في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

إن السيد بليكس، في بيانه الافتتاحي، وصف الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها ذراع للتحقق النووي لمنظومة الأمم المتحدة، وانها، في الوقت ذاته، وكالة لنقل التكنولوجيا النووية لأغراض التنمية السلمية. وستظل جمهورية هنغاريا على التزامها التام بهذا النوع من المنظمات، ولن تألو جهدا لتعزيز الوكالة.

السيد شكري (مصر): اسمحوا لي أن استهل حديثي بالترحيب بالدكتور هانز بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتهنئته على بيانه القيم الذي استعرض من خلاله انجازات الوكالة خلال العام الماضي. وهي انجازات تؤكد الدور العام والمتزايد للوكالة من أجل تعميم الانتفاع بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية في العالم، والحد من مخاطر التسلح النووي.

إن الساحة الدولية تشهد العديد من المتغيرات والتطورات المتلاحقة التي تمثل فرصا لدفع جهود نزع السلاح النووي.

وللوكالة الدولية للطاقة الذرية دور هام وعليها واجب متزايد لاستثمار هذه التطورات والمتغيرات لدفع جهود نزع السلاح النووي، وتعزيز السلم والأمن الدولي.

ومع اقتراب موعد مؤتمر مراجعة ومد أجل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في عام ١٩٩٥، يقع على المجتمع الدولي عبء بذل جهود مضاعفة من أجل تحقيق عالمية المعاهدة، وتطبيق نظام ضمانات الوكالة على كافة المنشآت النووية، كخطوة أساسية نحو معالجة أوجه القصور في النظام الحالي لمنع الانتشار النووي، واحتواء مخاطر التسلح النووي على الصعيدين الدولي والاقليمي، وبناء الثقة وتأكيد مصداقية دور الوكالة.

إن مصر تنتهز هذه الفرصة لتدعو مكررا الدول التي لم تنضم للمعاهدة بعد إلى الانضمام إليها، والدول الأعضاء إلى احترام التزاماتها، مؤكدة أن عالمية المعاهدة وتوفير الضمانات الجدية الملائمة للدول غير النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها، هما الضمان الوحيد لمصداقية أي نظام لمنع الانتشار النووي.

إن مصر تحث جميع دول الشرق الأوسط على احترام قرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط، والالتزام بهذا القرار الذي تم اعتماده بتوافق الآراء مرة أخرى،

وتؤكد أهمية انضمام كافة دول الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة المنشآت النووية في المنطقة، بدون استثناء، لنظام ضمانات الوكالة، باعتبار ذلك عنصرا هاما نحو الإسهام الفعال في دعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط، لما له من آثار إيجابية تتمثل في تعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف، وإزالة الشعور بالخطر الذي لا يزال مهيمنا على المنطقة.

ولا يفوتني أن أشيد بنشاط الوكالة من أجل تعميم الانتفاع بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتقديم المعونة الفنية للدول النامية في هذا المجال، وأن أعبر عن تقدير مصر البالغ لما قدمته الوكالة من معونة ومشورة، أسهما إيجابيا في عمل فريق الخبراء الأفارقة المعني بإعداد مشروع معاهدة إخلاء أفريقا من الأسلحة النووية، التي نأمل أن يتم الانتهاء منها ودخولها حيز النفاذ في أقرب وقت.

وأود أن أختتم بياني بالتعبير عن الأمل في أن تواصل الوكالة نجاحها وأن يتحقق لها الدعم الكافي، من خلال تعاون الدول الأعضاء وتوفير الموارد اللازمة للاضطلاع بمهامها الجسام.

السيد مارویاما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفدي للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره الذي يبرز أهم أنشطة الوكالة ويتطرق إلى التحديات التي تواجهها. كما أغتنم هذه الفرصة لأثني على جهود المدير العام وموظفيه في الترويج لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور بالغ الأهمية في التحقق من عدم تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى الأغراض العسكرية؛ وفي مساعدة الدول الأعضاء على تحسين سلامة الأنشطة النووية التي تباشر في أراضيها؛ وفي نشر التكنولوجيات النووية من أجل تطبيقات متنوعة. وإنني على ثقة بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوصفها المنظمة المتخصصة في المسائل النووية في إطار منظومة الأمم المتحدة، ستواصل الإسهام في السلم والأمن العالميين بالإضافة إلى رفاه الشعوب في كل مكان.

مع النمو السريع في عدد سكان العالم، والاتساع المستمر في الاقتصاد العالمي، يتزايد الطلب على الطاقة في كل مكان في العالم. وفي ظل هذه الظروف يجب النظر إلى القوى النووية، إلى جانب الوقود الأحفوري، باعتبارها مصدرا رئيسيا للطاقة يمكن الاعتماد عليه. وقد ثبت أن الاستخدام الأكبر للطاقة النووية سيساعد على خفض كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة في البيئة، مما جعلها تكتسب أهمية متزايدة. وعلى الرغم من أن كل بلد على حدة هو الذي يقرر لنفسه مصادر الطاقة التي يستخدمها، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لها خبرة قيمة في هذا المجال، وينبغي أن تكون على استعداد لتقديم المشورة والمساعدة للدول الأعضاء حينما يطلب منها ذلك. ويمكن للوكالة، بصفة خاصة، أن تسهل إدخال وصيانة توليد القوى النووية عن طريق جملة أمور منها المساعدة على تحسين مستويات السلامة، وضمان قصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية. وتجدر أيضا ملاحظة أنه، بالإضافة إلى توليد القوى النووية، توجد تطبيقات متنوعة للتكنولوجيا النووية في المجالات الزراعية والصحية والصناعية.

اسمحوا لي الآن أن أعقب على عدد من المسائل المحددة.

أتعرض أولا لمسألة الضمانات. إن تنفيذ اتفاق الضمانات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زال يمثل أصعب المشاكل التي تواجه الوكالة. وموقف حكومتي هو أن هذا الاتفاق ما زال ساريا وينبغي أن ينفذ بالكامل؛ ونحن نواصل تأييد الجهود الشاقة والصورة التي يبذلها المدير العام في هذا الصدد. وتقدر اليابان أيضا الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة التماسا لحل شامل للقضية النووية في كوريا الشمالية، وتأمل أن تختتم بنجاح في القريب العاجل مناقشاتها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وستضطلع حكومتي بدورها لدفع العملية نحو حل. ومرة أخرى نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاستجابة فورا لشواغل المجتمع الدولي المفصح عنها في القرار GC (XXXVIII)/Res/16 الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة بأغلبية ساحقة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

ويسر وفدي أن اتفاقية السلامة النووية قد اعتمدت وفتحت للتوقيع. وبحلول ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ كانت ٤٧ بلدا، من بينها اليابان، قد وقعت على الاتفاقية. وأود أن أناشد البلدان التي لم توقع على الاتفاقية بعد أن تفعل ذلك في أقرب فرصة. وآمل أن ينضم إلى الاتفاقية أكبر عدد ممكن من البلدان، وأن يبدأ سريانها قبل انقضاء وقت طويل. ويعتقد وفدي أن مهمتنا التالية ينبغي أن تكون الإعداد لاتفاقية بشأن سلامة تصريف النفايات المشعة، ونحن على بدء العمل دون إبطاء على أساس قرار المؤتمر العام الذي أشرت إليه آنفا.

أود، بعد ذلك أن أتعرض للزيادة التي حدثت مؤخرا في حوادث الاتجار غير المشروع في المواد النووية، وهي مشكلة لها آثار بالغة الخطورة على عدم الانتشار النووي والسلامة النووية على حد سواء. وعلى البلدان والمنظمات الدولية المعنية أن تضاعف جهودها لمعالجة هذه المشكلة. ويأمل وفدي أن تبذل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا كل ما في وسعها، بالتعاون مع الدول الأعضاء، للتصدي لهذا الاتجاه الخطير.

أخيرا، فيما يتعلق بالتعاون التقني مع البلدان النامية، يقدر وفدي ويؤيد الجهود التي تبذلها الوكالة في الآونة الأخيرة لاستكشاف مشروعات تتناول الاحتياجات الإنمائية لبلد ما، ويتوقع أن يكون لها أثر مباشر على حياة شعبه.

يتطلب هذا الاتجاه الجديد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تشارك بشكل أوثق مع الوكالات والوزارات المتصلة بالتنمية فضلا عن المنظمات الدولية الأخرى. وفي هذا السياق، يود وفد بلادي أن يشير إلى أنه من المهم بصفة خاصة، في ظل الظروف الحالية والمتوقعة، أن تتعاون المنظمات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تعاونا وثيقا في الوفاء بالاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء.

السيد سيغرينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن حكومة بلادي أهنئ المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره، وبصفة خاصة أشيد به وبموظفيه لكل المنجزات الواضحة في التقرير.

يتضح من استعراض تقرير الوكالة السنوي لعام ١٩٩٣، والانصات للملاحظات المليئة بالمعلومات التي أدلى بها المدير العام، أن السمة الرئيسية البارزة التي تتسم بها أنشطة الوكالة هي التنوع. فالوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوصفها منظمة دولية، تتألف - بطبيعتها - من موظفين يأتون من خلفيات وثقافات مختلفة ومتنوعة. وهؤلاء الأفراد يثرون مواقعهم الوظيفية المختلفة، بمجموعة متنوعة من المهارات مثيرة للإعجاب. والوكالة، بوصفها منظمة دولية، تمثل ما لدى عضويتها المتزايدة والمتباينة من نشاط وشواغل وأولويات. واستجابة لولايتها القانونية واحتياجات أعضائها، تقوم الوكالة بتنفيذ مجموعة متنوعة من البرامج التي تؤثر على حياة الكثيرين في أرجاء المعمورة بأشكال عديدة مختلفة.

ويبدو تنوع برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر وضوحا في البرنامج المتعدد الأوجه للتعاون الفني عما عداه. وهذا البرنامج يشمل كل القارات ويتعامل مع الاحتياجات البشرية المتعددة من خلال ما يبذل من جهود، منها على سبيل المثال، الجهود الرامية إلى زيادة الانتاج الغذائي، وتحسين الرعاية الطبية، والسيطرة على انتشار الأمراض بين الناس والماشية، وضمان توفير المياه النقية التي يمكن الاعتماد عليها، وحماية البيئة، وما إلى ذلك من قائمة طويلة لا تنتهي. ففي عالم تتضاءل مسافاته بانتظام، وتواجه فيه البلدان على نحو متزايد مشاكل مشتركة تتخطى الحدود الوطنية، تصبح برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية جزءا من استجابات فعالة وفي حينها. وفي نفس الوقت، تقوم الوكالة بتطوير الموارد البشرية اللازمة لاستخدام وتوسيع برامجها. وخلال السنوات الـ ٢٥ الماضية قدمت الوكالة لأعضائها أكثر من ٣٠٠ ٩ منحة دراسية ونظمت أكثر من ٥٠٠ دورة تدريبية.

إن الالتزام بالسلامة النووية أمر متأصل في كل برامج الوكالة. فعلى مر سنوات عديدة تناولت الوكالة مجموعة متنوعة من قضايا السلامة، تتراوح من سلامة مفاعلات القوى النووية إلى المعالجة السليمة للنظائر الطبية. والولايات المتحدة تؤيد بقوة استمرار عمل الوكالة في السلامة النووية، ويسعدها أنها كانت من بين أول الموقعين على الاتفاقية الدولية للسلامة النووية، في الشهر الماضي بفيينا. وحكومة بلادي تحث كل البلدان على المشاركة في هذه الخطوة الهامة التقدمية في تعزيز السلامة الوطنية في أرجاء العالم.

لقد أبرز المدير العام في بيانه مجموعة متنوعة من أنشطة الضمانات التي تقوم بها الوكالة. والولايات المتحدة تشارك مشاركة كاملة مع الوكالة وأعضائها في الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز نظام الضمانات. وهو نظام دينامي آخذ في التطور. فهو يوفر ليس فحسب الثقة الأساسية في أن المواد النووية يقتصر استخدامها على الأغراض السلمية، لكنه يوفر أيضا الأساس الأهم لاستمرار التعاون والتجارة النوويين الدوليين. ولهذه الأسباب، ستواصل الولايات المتحدة المناداة بقبول عالمي لضمانات السلامة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي رسالته إلى المشاركين في الدورة العادية الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشهر الماضي، رحب الرئيس كلينتون "بجهود الوكالة في برامجها التقنية المتنوعة". إن اتساع نطاق هذه البرامج وتعقدها أمر ملحوظ للغاية. ومع ذلك فإن الغرض الأساسي لهذه البرامج، إذا ما أخذت ككل، رغم كل تنوعها بسيط وفريد. فالوكالة، في كل وجه من أوجه أنشطتها، مكرسة للهدف الأساسي المتمثل في النهوض بعالم أكثر ازدهارا وأكثر سلما لأعضائها وللمجتمع الدولي بأسره. والولايات المتحدة ملتزمة بدعم الوكالة ومساعدتها في عملها الهام. وهي تتطلع إلى تعاون وثيق مع المدير العام وموظفيه والأعضاء الآخرين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد العمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسعدني، نيابة عن الوفد الجزائري وإصالة عن نفسي، أن أعرب عن بالغ تقديرنا للدكتور هانز بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونثني على التقرير الممتاز الذي عرضه علينا توا، بشأن أنشطة الوكالة. فهذا التقرير، القيم المفيد بصفة خاصة، دليل على حيوية الوكالة، شأنه في ذلك شأن التقارير التي سبقته، ولدى نظره من جانب الجمعية العامة، لا بد - بطبيعة الحال - من الإشادة بجميع أجهزة الوكالة لما تضطلع به من أنشطة.

وإذ ننظر في التقرير السنوي، يمكننا أن نلاحظ فورا وبارتياح الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها مختلف قطاعات أنشطة الوكالة خلال المدة قيد النظر، علما بأن الموارد المالية ظلت مجمدة، من الناحية العملية، على المستوى الذي كانت عليه منذ قرابة عقد مضى. وهذه القيود المالية لا يمكن إلا أن تنعكس على مستوى كثافة واتساع أنشطة الوكالة، في وقت يطلب منها، أكثر من أي وقت مضى، الوفاء باحتياجات المجتمع الدولي المتزايدة في أنشطة التعزيز والرصد على حد سواء، وعندما يزداد فيه إدراك العديد من البلدان النامية لإمكانية إسهام الطاقة الذرية في تنميتها الاقتصادية والعلمية يضحى من المناسب التوسع في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. ولتحقيق هذه الغاية، لا بد وأن تمنح الوكالة الوسائل الكافية للاضطلاع بمهمتها في النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وذلك بتعزيز أنشطتها الخاصة بالمساعدة التقنية الرامية، بصفة خاصة، إلى تحسين قدرات البلدان النامية العلمية والتكنولوجية في هذا المجال. ورغما عن أن وسائط الإعلام قد تركز على الوكالة الدولية للطاقة الذرية فقط فيما يختص بالصعوبات المتصلة بتنفيذ ضمانات السلامة أو الحالات الخطيرة التي تؤثر على السلامة النووية، فمما لا شك فيه أن الوكالة باستثمارها على نحو متزايد وحكيم في جميع مجالات المساعدة التقنية، فإنها تسهم في تقدم وتحسين ظروف معيشة الشعوب في الحياة، وهو المفروض أن تقوم به بموجب نظامها الأساسي والمادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

وتقوم الوكالة، من خلال أنشطتها التعزيزية في مجالات الزراعة والأغذية، والصحة، والصناعة، والبيئة، وعلوم الأرض. بجمع ونشر طائفة واسعة من الخبرات، وتساعد في نفس الوقت في النهوض باستحداث واقتناء ونقل التكنولوجيا النووية في ظل أفضل ظروف الأمن والسلامة. لذلك فإن ضمان توفير موارد يمكن الاعتماد عليها والتنبؤ بها لمساندة أنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة يعتبر أفضل سبيل للنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتقني حتى يتم في نهاية المطاف إعطاء الطاقة الذرية حقها من التقدير في نظر عامة الناس الذي ظلوا حتى الآن لا يدركون سوى الآثار المدمرة لاستخداماتها العسكرية ولسياق التسلح النووي غير المكبوح.

وتقيم الجزائر منذ وقت طويل علاقات ممتازة مع الوكالة، وقد استفادت من بعض مساعداتها القليلة وإن تكن قيمة من ناحيتي الخبرة الفنية والموارد المالية. وقد ساعد هذا التعاون التقني، الذي تطور عبر السنين في توطيد هذه العلاقات التي بلغت ذروتها بقرار الجزائر بأن تخضع طوعا لنظام ضمانات الوكالة

مفاعلي البحث وإنتاج النظائر المشعة اللذين تملكهما. ويسرني في هذا السياق أن أنوه بأن الجزائر استطاعت، بفضل المساعدة التقنية المقدمة من الوكالة، أن تطور في السنوات الأخيرة أنشطتها الرامية الى التوسع قي تطبيق التكنولوجيا النووية في ميادين الصحة، والزراعة ومراقبة المواد الغذائية، والتصوير الصناعي بأشعة غاما، وحماية البيئة، وتصريف النفايات المشعة.

وفي ضوء هذا التقدم الكبير، تنوي حكومة بلدي أن تضع استثمارات إضافية في هذا الميدان، وأن تتقاسم منجزاتها وخبرتها الفنية مع البلدان الأفريقية الشقيقة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يلتزم به بلدي التزاما راسخا. وأود أن أؤكد هنا من جديد لمدير عام الوكالة تقدير الحكومة الجزائرية لمساعدتها في تنظيم الدورات التدريبية والحلقات الدراسية في الجزائر، بما في ذلك الدورة الاقليمية عن قياس الجرعات في العلاج الإشعاعي، والدورة الاقليمية عن تحضير المستحضرات الطبية الاشعاعية ومراقبتها، والدورة الاقليمية الأفريقية عن تشعيع الأغذية.

ويعد إبرام الاتفاقية الدولية للسلامة النووية مثال توضيحي كامل للوظيفة المعيارية المتوقعة من الوكالة، التي ستطالب من الآن فصاعدا بتطوير هذا الدور، وذلك بتحمل مسؤولية متزايدة عن شتى جوانب التكنولوجيا النووية التي لها آثار على النطاق الواسع للسلامة الانسانية. وترحب الجزائر بالاختتام الناجح للمفاوضات الشاقة التي أدت الى اعتماد هذا الصك القانوني الدولي الهام، ويسرها أن تكون من أوائل الموقعين عليه.

وينبغي أن يستفاد من إبرام اتفاقية السلامة النووية في حفز العمل المعياري للوكالة، ويمكن توخي اقامة أنظمة اخرى من هذا القبيل، بحسب الحاجة، للاستجابة لشتى الشواغل القائمة، وبالتالي للإقلال الى الحد الأدنى من مخاطر الحوادث التي تنجم عن الاستخدام غير السليم للمعدات.

وأخيرا، ينبغي أن تتاح للوكالة، لدى اضطلاعها بدورها في مجال المراقبة، كل الوسائل الضرورية لتمكينها من أداء مهامها التقليدية في تنفيذ ضمانات استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية البحتة. وهنا ينبغي أن نلاحظ من ناحية المبدأ أن نظام ضمانات الوكالة، الذي مازال يمثل أحد الأدوات الأساسية في منع انتشار الأسلحة النووية، لا يجب أن يستخدم عشوائيا لتبرير وضع عوائق غير مبررة وغير لازمة أمام نقل التكنولوجيا النووية لصالح البلدان النامية.

وإذا ما تحقق التقدم الذي نتوقع تحقيقه في عملية نزع السلاح النووي، سيصبح مطلوبا من الوكالة بالطبع أن تقدم خبرتها الفنية الثابتة للمعاونة في تطبيق نظام للتحقق ذي مصداقية يضمن احترام الاتفاقيتين المتعلقتين بالحظر الكامل لتجارب الأسلحة النووية، وحظر انتاج المواد الانشطارية للاستخدام العسكري. وعلى نفس هذا المنوال، أود أن أعرب عن امتنان الجزائر للدور الايجابي الذي تضطلع به الوكالة وللمساعدة القيمة التي قدمتها للخبراء الأفارقة في إعداد معاهدة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. ونحن نأمل قطعا أن يتسنى للوكالة أن تشارك في المستقبل القريب في إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وبهذا الأمل أختتم بياني.

السيد هوديما (اوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود وفد أوكرانيا أن يعرب عن امتنانه للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد بليكس للتقرير الذي قدمه الينا عن أعمال الوكالة في عام ١٩٩٣. وفي رأينا أن التقرير قد بين العدد الوافر من الأنشطة المفيدة التي اضطلعت بها الوكالة خلال تلك الفترة.

ومن الواضح من التقرير أن الوكالة على مدى قرابة ٤٠ عاما من وجودها أصبحت تمثل ليس فقط قناة نشطة لتنسيق السياسات في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بل أيضا آلية ذات حجية مسلم بها عالميا لمراقبة المواد النووية ولكفالة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأوكرانيا، بوصفها عضوا في مجلس محافظي الوكالة، مابرحت تدعو باستمرار الى تنمية التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

ونحن نرى في بلدنا ان انتخاب أحد ممثلي اوكرانيا نائبا لرئيس مجلس محافظي الوكالة يمثل اعترافا بدور اوكرانيا ومناقبها في هذا المجال وكذلك بالتزامها بنظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤازر اوكرانيا أنشطة الوكالة لتوطيد نظام الضمانات،

وذلك بحرصها المتواصل على الاضطلاع بتدابير ترمي الى تحولها الى دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر من هذا العام، وقعت اوكرانيا اتفاقا مع الوكالة حول تطبيق الضمانات على كل المواد النووية المستخدمة في جميع أنواع الأنشطة السلمية. ونرى أن ذلك الحدث يمثل إسهاما حقيقيا من جانب بلدنا في توطيد النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وتعتبر اوكرانيا التوقيع على الاتفاق مع الوكالة تدبيرا انتقاليا ضروريا في السعي الى إكمال عملية انضمامنا الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وهذه هي المرة الأولى التي تبرم فيها الوكالة اتفاقا من هذا القبيل مع دولة توجد فوق أراضيها أسلحة نووية، ولكنها قررت مع ذلك أن تصبح دولة لا نووية. ونرى أن التوقيع على هذا الاتفاق سيزيل كل الحواجز الأخرى التي تعوق إقامة تعاون موسع بين اوكرانيا وغيرها من الدول، بما في ذلك أعضاء مجموعة الموردين النووين، في مجال البحث والإنتاج والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ومن القضايا الهامة بشكل خاص بالنسبة لأوكرانيا والمجتمع العالمي برمته اليوم المشاكل المتعلقة بالسلامة النووية والاشعاعية. ونحن نلاحظ بارتياح كبير أن أنشطة الوكالة تولي اهتماما متزايدا لهذه المشاكل. ونجد دليلا على التقدم الهام المحرز في التعاون الدولي في مجال السلامة النووية والإشعاعية في الأعمال التحضيرية لتنفيذ اتفاقية السلامة النووية. وكانت أوكرانيا من أوائل الدول التي وقعت تلك الوثيقة، وبذلك أخذت على عاتقها التزامات بالاضطلاع بتدابير لدعم وتعزيز سلامة المنشآت النووية. وقد وقعنا تلك الاتفاقية ونحن نفهم فهما كاملا مسؤوليتنا عن سلامة محطات القوى النووية التي تقع تحت ولايتنا، وندرك تماما تعقد تلك المهمة والوقت الذي سنحتاج اليه قبل أن يصبح نظام السلامة لمحطات القوى النووية الأوكرانية متمشيا تماما مع المتطلبات المحددة في تلك الوثيقة.

وكما تعلمون ، فقد تم إنجاز قدر كبير من العمل في السنوات الأخيرة، في مجال تقييم سلامة محطات القوى النووية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وفي بلدان الاتحاد السوفياتي السابق. وقد لعبت أمانة الوكالة دورا مهما في هذا الخصوص. وثمة توافق دولي تدريجي في الآراء آخذ في الظهور فيما يتعلق بسلامة محطات القوى النووية السوفياتية التصميم، ومن المهم أن يقترن هذا التوافق في الآراء بتقييم واقعي لمزايا هذه المعدات وعيوبها.

وهناك إدراك متنام لتعذر حل المشاكل القائمة المتعددة كلها بمجرد تقديم المساعدات. بل أن علينا أن نتحرك الآن نحو تحقيق تعاون أوثق بين الشرق والغرب في مجال السلامة النووية، ونشجع إقامة الهياكل الأساسية التي يمكن أن تتطور وتنفذ البرامج الرامية الى تعزيز سلامة محطات القوى النووية. ومن الواضح أنه ليست هناك حلول قصيرة الأجل لمشاكل السلامة الناجمة عن استخدام الطاقة النووية، لأن هذه المشاكل تتطلب بذل جهود طويلة ومضنية، تكرس ليس لحل المشاكل التقنية وحدها بقدر تكريسها لإدخال تغييرات جذرية على اقتصاديات وإدارة وتطوير نظام الإشراف على الأنشطة النووية.

وفي هذا السياق، أود أن أتكلم عن المشاكل المتصلة بمحطة تشيرنوبل للقوى النووية. فقد اتخذت حكومة اوكرانيا القرار المبدئي الأساسي بوقف العمل في هذه المحطة. ومع هذا، لا نستطيع أن نتجاهل حقيقة أن ثمة ١٢ مفاعلا من نوع محطة تشيرنوبل لا تزال تعمل في بلدان أخرى. وبذلك تتخذ المشكلة أبعادا وطنية ودولية في آن معا. ونحن نعتقد أن جميع الموضوعات المتعلقة بمحطات القوى النووية التي من نوع مفاعل تشيرنوبل، ووقفها عن العمل، يجب النظر اليها، ليس باعتبارها موضوعات محلية، ولكن باعتبارها موضوعات ينبغي أن تشكل جزءا من برنامج دولي وشامل.

وينبغي أن نشير الى أنه يجري حاليا، في إطار التعاون بين أوكرانيا ومجموعة البلدان السبعة الأكثر تقدما، سعي مكثف الى العثور على حلول مالية وتقنية مقبولة لمشكلة محطة القوى النووية في تشيرنوبل. وبالمثل، فإننا نؤكد موقف اوكرانيا من أن وقف العمل في محطة القوى النووية في تشيرنوبل وإخراجها من حيز التشغيل، يجب أن ينفذ وفقا لجدول زمني متفق عليه ويتضمن آجلا زمنية لإحلال طاقة تعويضية كافية، وعلى خطوط نقل التيار الكهربائي تدابير تحضيرية لإخراج الأجزاء المختلفة من المحطة من حيز التشغيل ومن ثم إغلاق هذه الأجزاء، وضمانات لحماية الأفراد العاملين في المحطة ومجموعة من التدابير الرامية لتعزيز سلامة وأمن التوابيت. وسيتوقف وضع المواعيد

المحددة لوقف العمل بقطاعات بعينها في محطة تشيرنوبل، على إيجاد حلول فعالة لجميع المشاكل المذكورة.

ثم أن مشكلة التخلص من الوقود المستهلك في المحطة مشكلة تثير انشغالا مماثلا لدى أوكرانيا. فعند تصميم محطات القوى النووية في اوكرانيا، لم يعن أحد بأمر تكنولوجيا استخدام أو تصريف المواد المشعة المستهلكة. وجميع هذه العمليات كانت تنفذ فوق أراضي بلد مجاور. واليوم تواجه أوكرانيا المشكلة الخطيرة المتمثلة في إنشاء مستودعات دائمة طويلة الأجل لاحتواء هذه المواد فوق أراضيها هي.

إلا أنه بوضع مثل هذه المنشآت على أرض القارة الأوروبية، ووجود الوعي لدى الدول الأوروبية بالأخطار الكامنة في تصريف النفايات المشعة تبين أن الجهود المشتركة مطلوبة لحل هذه المشكلة المعقدة. والنتائج التي أسفر عنها المؤتمر الدولي المعني بعزل النفايات المشعة، الذي عقد في أواخر أيلول/سبتمبر من العام الحالي، تحمل أبلغ شهادة على أن البلدان الأوروبية، وخصوصا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، مستعدة لضم مواردها المالية والعلمية من أجل ايجاد حل أسرع ويمكن التعويل عليه بدرجة أكبر، لمشكلة تعزيز السلامة النووية في جميع بلدان القارة.

إننا نساند أنشطة الوكالة الرامية الى اقامة شامل للمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، ونعرب عن التزامنا بالمبادئ الأساسية لذلك النظام، مع إدراكنا بضرورة انطباقه على المنشآت النووية في أوكرانيا. إننا نتخذ خطوات ملموسة من أجل ضم بلادنا الى النظام القانوني الدولي المتعلق بالمسؤولية عن الأضرار النووية. ويبحث برلمان بلدنا قانونا بشأن استخدام الطاقة النووية والوقاية من النشاط الاشعاعي سيتضمن أحكاما تتعلق بالمسؤولية الاستثنائية والطلقة لمشغل محطة القوى النووية، في التعويض عن الأضرار النووية. وسيتضمن القانون كذلك معايير لتنظيم شروط هذه التعويضات وآجال التقادم في هذه المجال.

وقد فوضت الحكومة فريقا من الخبراء لإعداد المقترحات الخاصة بانضمام اوكرانيا الى اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية. أما عن الانضمام الى هذه الاتفاقية، فيجب أن نضع نصب أعيننا، أولا، الموقف الاقتصادي والمالي لبلدنا، وكوننا لا نملك هيكلا للتأمينات أو التعويضات، ولا أية لوائح تشريعية ذات صلة.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد للجمعية العامة أنه سيستمر في القيام بدور بناء في سبيل التصدي للتحديات الهامة التي تنطوي عليها الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

السيد روفنسكي (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتميز هذه السنة بأهمية خاصة في تاريخ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لسببين. الأول، أن هذه السنة تسجل نهاية الـ ٢٥ سنة الأولى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وثانيا لأنها السنة التي عقدت فيها اتفاقية السلامة النووية، وأصبحت مفتوحة للتوقيع. ومن أجل هذا، دعوني أركز بياني على أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذين الميدانين.

فلقد كررت الجمهورية التشيكية في مناسبات كثيرة أنها تعتبر معاهدة عدم الانتشار من الأعمدة الأساسية لنظام الأمن الدولي على الصعيدين الدولي والاقليمي. ولا يمكن لعالم اليوم ولا لعالم الغد الاستغناء عنها. وفي هذا السياق، نثني ثناء عظيما على دور الوكالة ونظام ضماناتها في آلية التحقق من تطبيق معاهدة عدم الانتشار. وبالاضافة الى عمل الوكالة المستمر في العراق، وجهودها الرامية الى التنفيذ المنظم لنظام الضمانات في شتى أنحاء العالم، ونحن نقدر في العام الحالي، على وجه الخصوص، جميع الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تسوية مشكلة كوريا الشمالية النووية. ونحن نرى أن لهذه المشكلة أهمية كبرى، ونؤكد للوكالة استعدادنا لمساندة جميع جهودها من أجل التنفيذ التام لاتفاقية الضمانات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونرحب كذلك بالاهتمام الذي تبديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وخاصة في الآونة الأخيرة، لتعزيز الضمانات وتحسين فعالية نظام الضمانات. وستلقى على عاتق الوكالة، في المستقبل، مهام تتطلب جهدا أكبر في هذا الميدان في ضوء عملية نزع السلاح النووي المستمرة، إذ أن تلك العملية ستظل حقيقة دائمة. ومن ثم سيتزايد تحويل استخدام المواد الانشطارية من المجال الحربي الى الاستخدام المواد الانشطارية من المجال الحربي الى الاستخدام المدني، وبذلك تندرج تحت مظلة نظام ضمانات الوكالة الدولية

للطاقة الذرية. وقد بدأت هذه العملية بالفعل في الولايات المتحدة. ونحن نذكر مع الارتياح، الاهتمام الموجه الى "برنامج ٩٣ زائدا ٢"، الذي يضم إطاره توصيات كثيرة قدمت بصورة مشتركة من جانب وفدي النمسا وتشيكوسلوفاكيا السابقة في المؤتمر العام السادس والثلاثين للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٩٢.

يشرفني ويسعدني للغاية إحاطة الجمعية العامة علما بأن الجمهورية التشيكية وقعت في ٢٠ أيلول/سبتمبر، اتفاقية السلامة النووية بمجرد عرضها للتوقيع في فيينا، ونعتبر هذه الخطوة إسهاما منا في زيادة سلامة المنشآت النووية في كل أنحاء العالم عن طريق تدابير وطنية وتعاون دولي. وإذ نفعل ذلك، نعرب أيضا عن استعدادنا لقيام المجتمع الدولي بإجراء تقييم موضوعي لمستوى السلامة في منشآتنا النووية. ونحن نعلق أهمية قصوى على هذه المسألة لأن الجمهورية التشيكية تشغّل في منطقة آهلة بالسكان في أوروبا الوسطى محطتها للطاقة الذرية في دوكوفاني، بناتج قدره ٧٦٠ ١ ميغاوات، كما أنها بصدد تشييد منشأة تعمل بالطاقة النووية في تملين بناتج قدره ٠٠٠ ٢ ميغاوات. وسيسجل التاريخ هذه المنشأة بوصفها أول منشأة للطاقة النووية تلتقي فيها إلى حد كبير التكنولوجيات النووية الروسية والأمريكية.

وفي هذه المناسبة، أرجو أن تسمحوا لي بأن أعيد إلى الأذهان ما قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعناية وما بذلته من جهود لمساعدة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تشغّل مفاعلات نووية من أصل سوفياتي للارتقاء بمعاييرها التقنية والأمانية. ونحن ممتنون أشد الامتنان لهذه المساعدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بييغمان (هولندا).

إن توفير المساعدة والتعاون التقنيين هو حقا دور هام آخر تقوم به الوكالة. وفيما يتعلق بعدد من البلدان، ولا سيما النامية منها، فإن المساعدة المادية والعلمية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وخاصة في استخدام الإشعاع المؤيّن، تسهم في تقدمها التقني والاقتصادي. وليس بوسع الجمهورية التشيكية بعد أن تسهم إسهاما أكبر في صندوق المساعدة والتعاون التقنيين، ولكننا نعتزم إعادة تقييم إسهامنا بمجرد أن تتيح حالتنا الاقتصادية ذلك.

وأرجو أن تسمحوا لي باختتام كلمتي بشكر موظفي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي يرأسها المدير العام هانز بليكس، وكذلك رئيس مجلس محافظي الوكالة ونائبي رئيسها وأعضاء المجلس، وموظفي اللجان الاستشارية والأفرقة العاملة وكل من شاركوا في أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويقدر الوفد التشيكي الأعمال المخلصة التي يقومون بها تقديرا كبيرا وإني أؤكد لهم استعداد حكومتي لمواصلة العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع ميادين أنشطتها.

السيد سوتشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعقب على البيان الشامل والمفيد والمركز الذي أدلى به في هذه الجمعية العامة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أود انتهاز هذه الفرصة للإعراب عن خالص الشكر وعظيم التقدير للسيد هانز بليكس لخدماته البارزة للوكالة ودولها الأعضاء. فمرة أخرى، واجهت الوكالة بنجاح، في ظل قيادة المدير العام، تحديات السنة المنصرمة.

وتشيد النمسا بالوكالة الدولية للطاقة الذرية لما قامت به من أنشطة في ميدان سلامة المنشآت النووية والحماية من الإشعاع. وقد تابعنا باهتمام كبير جهود الوكالة المتعلقة بالسلامة التشغيلية لمنشآت الطاقة النووية. ونؤيد أيضا تقديم المساعدة التقنية للدول المستقلة حديثا. وقد وقعت النمسا مؤخرا اتفاقية السلامة النووية، التي أعدت برعاية الوكالة، ونأمل في التقدم نحو إبرام اتفاقية في المستقبل بشأن السلامة في مجال إدارة النفايات المشعة.

ونؤيد بقوة البرنامج الجاري لتقييم إمكانات زيادة تعزيز نظام الضمانات في الوكالة، وخاصة قدرتها على الكشف عن الأنشطة النووية غير المعلنة. كما يهمنا استحداث واختبار تدابير بديلة للضمانات مثل الرصد البيئي، والمشاركة الموسعة في مجال التحقق للأنظمة الوطنية للمحاسبة والمراقبة النوويتين.

ونتج تحد رئيسي للوكالة عن عدم استجابة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية للالتزامات التي ترتبها عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقات الضمانات التي عقدتها، والقرارات ذات

الصلة التي أصدرها مجلس المحافظين ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي هذا الخصوص نثني على الوكالة لما أبدته من حزم وكفاءة وعدم تحيز في معالجة هذا التغاضي عن النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، ولمثابرتها في العمل على ضمان امتثال جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية امتثالا تاما لالتزاماتها القانونية المتعلقة بالضمانات.

وقد أسفرت أيضا الإجراءات الحاسمة التي اتخذتها الوكالة، والمنفذة في تعاون وثيق مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، عن نجاح ملحوظ في تفكيك برنامج العراق السري للأسلحة النووية. ومن شأن نظام التحقق الطويل الأجل أن يقدم مزيدا من الإسهام في منع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط.

وتعلق النمسا أهمية كبيرة على منع انتشار الأسلحة النووية. ونحن نقر بالدور المركزي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في جميع الجهود التي تبذل لوقف انتشار الأسلحة النووية، وسنؤيد تمديد تلك المعاهدة لأجل غير مسمى ودون شروط عندما يُعقد مؤتمر الاستعراض والتمديد في العام المقبل.

وترحب النمسا بانضمام بعض الدول إلى المعاهدة مؤخرا. ونحن إذ نؤكد أهمية الالتزام العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نحث جميع الدول التي لم تقرر بعد الانضمام إلى المعاهدة على أن تنضم إليها في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الخصوص، نرحب بالاتفاق الأخير بين أوكرانيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق نظام الضمانات على كل المواد النووية في جميع الأنشطة النووية السلمية. ونتطلع إلى انضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية.

ونرحب بنفاذ معاهدة تلاتيلولكو في الأرجنتين وشيلي والبرازيل، وإعلان كوبا اعتزامها الانضمام إلى تلك المعاهدة لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك قرار الأرجنتين بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هذا العام. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا، وفي ضوء عملية السلم الجارية في الشرق الأوسط، نحث جميع الدول في المنطقة على النهوض بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وذلك بأن تصبح كلها أطرافا في معاهدة عدم الانتشار.

وهناك صلة هامة بين الجهود الدولية لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وفقا للمقتضيات التي نصت عليها المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وبغية المضي قدما في تيسير عملية نزع السلاح النووي، التي اكتسبت زخما في الأعوام الأخيرة، ندعو إلى الإسراع ببدء المفاوضات لإبرام اتفاقية تضع حدا فاصلا وذلك بحظرها إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووية. ونشعر بالاغتباط لما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا من استمرار الوقف الاختياري للتجارب النووية، ونناشد جميع الدول بذل كل جهد لتكثيف المفاوضات وكفالة استكمال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن. ونبدي التقدير للمفاوضات الجارية في جنيف ونتوقع أن تضطلع الوكالة بدور هام في مجال التحقق في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا السياق، أود التنويه والتذكير على وجه التحديد بالبيان الهام الذي أدلى به المدير العام هذا الصباح.

وسيعتمد نجاح إبرام المعاهدة المقبلة للحظر الشامل للتجارب النووية، إلى حد كبير، على نوعية عمل المنظمة التي سيعهد إليها بالتحقق من تنفيذها. وإن التعاون الوثيق مع الوكالة والقرب الجغرافي منها ومن مرافقها سيسهلان بلا ريب هذا العمل تسهيلا كبيرا. ولذلك عرضت الحكومة النمساوية أن تستضيف في فيينا المنظمة المقبلة التي ستنشئها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكرر وزير الخارجية موك هذا العرض في بيانه خلال المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة.

إن تعزيز عدم الانتشار النووي والسلامة النووية على نطاق العالم، وهما المسؤولية الرئيسية للوكالة، أمر له أهمية قصوى للأمن العالمي. ونحن، باعتبارنا البلد المضيف للوكالة، نثني على جهودها وعلى نجاحها، على مدى سنة أخرى، في تنفيذ ولايتها.

السيد غراف زو رانتزاو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتحدث إليكم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن الاتحاد الأوروبي يشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره الموجز والشامل والغني بالمعلومات. ويدلل هذا التقرير بوضوح على أن بوسع الوكالة أن تنظر مرة ثانية إلى الوراء لترى سنة تشهد بنجاحها في عملها لتعزيز التعاون الدولي من أجل السلم والاستخدام الآمن للطاقة النووية.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بمسؤولية قوية على وجه الخصوص عن تعزيز عدم الانتشار النووي والسلامة النووية على الصعيد العالمي. إن تدعيم نظام عدم الانتشار النووي هو من الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي التي تتقرر بمقتضى أحكام معاهدة ماستريخت. ولذلك يؤيد الاتحاد بقوة تدعيم نظام الضمانات التابع للوكالة. وإننا نرحب ببرنامج الوكالة الواضح المعالم لتقصي سبل ووسائل زيادة تدعيم نظام الضمانات. وإننا نتطلع إلى نتائج هذا البرنامج التي ينوي المدير العام تقديمها إلى المجلس في أوائل العام المقبل.

وفيما يتعلق بتطبيق ضمانات الوكالة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء عدم امتثال جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المستمر، بل والمتزايد، لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وبموجب اتفاق ضماناتها المعقود في ظل المعاهدة. وإننا نشجب تقاعس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن تنفيذ العناصر الرئيسية في قرارات مجلس محافظي الوكالة ومؤتمرها العام وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد لاحظ الاتحاد الأوروبي بقلق عميق، في اجتماع القمة الذي عقده في كورفو في حزيران/يونيه، أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لم تسمح للوكالة بإتمام أنشطة التفتيش الأساسية، مما استحال معه التحقق مما إذا كان البلوتونيوم قد حول إلى أغراض غير سلمية أم لا. ويشكل هذا النهج من عدم الامتثال المستمر للالتزامات الدولية تحديا وخيما لنظام عدم الانتشار الدولي ولنظام الضمانات بأكمله.

وإننا نؤيد جميع الجهود التي تساهم، من خلال التشاور والحوار، في تأمين شفافية البرنامج النووي لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. بيد أننا نود أن نؤكد أن هدفنا لا يزال يتمثل في كفالة الامتثال التام من جانب كوريا الديمقراطية الشعبية لالتزاماتها القانونية. ونرحب في هذا الصدد بالقرار الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ والذي يحث فيه جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على التعاون فورا مع الوكالة في تنفيذ اتفاق الضمانات تنفيذا تاما، والسماح للوكالة بالوصول إلى جميع المعلومات والمواقع المتصلة بالضمانات.

وفيما يتعلق بأنشطة الوكالة المتصلة بتفكيك برنامج الأسلحة النووية السري في العراق، فإننا نلاحظ وجود تطورات إيجابية. فقد نجحت الوكالة وفرقة العمل التابعة لها، بالتعاون مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة وبدعم وثيق من الاتحاد الأوروبي، في مواصلة تحييد وإزالة قدرة العراق في مجال الأسلحة النووية. وبعد قبول العراق رسميا لقرار مجلس الأمن ٧١٥ (١٩٩١) في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، وفي ضوء التقدم الذي أبلغت عنه اللجنة الخاصة منذ ذلك الحين، فقد نشهد الآن الشروع في إقامة نظام طويل الأجل للتحقق. ويمثل ذلك الأمر مساهمة هامة أخرى في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط.

إننا نرحب بنشوء سياسة لعدم الانتشار النووي في أمريكا اللاتينية، ولا سيما ما حدث في آذار/ مارس الماضي من بدء سريان الاتفاق الرباعي بين الأرجنتين، والبرازيل، والوكالة الأرجنتينية - البرازيلية للمحاسبة والرقابة على المواد النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تنفيذ ضمانات كاملة النطاق في كلا البلدين. ونلاحظ أيضا بارتياح أن معاهدة تلاتيلولكو المتعلقة بحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية قد دخلت الآن حيز النفاذ في الأرجنتين وشيلي والبرازيل، فاكتمل بذلك تقريبا نظام إقليمي هام لعدم الانتشار، ونلاحظ مع التقدير ما أعلنته كوبا مؤخرا عن قرارها بالانضمام إلى معاهدة تلاتيلولكو. وينبغي كخطوة تالية أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار جميع بلدان أمريكا اللاتينية التي لم تنضم إليها بعد. وفي هذا السياق، نرحب بقرار الأرجنتين بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار قبل نهاية العام الحالي. كما نرحب أيضا بتعهد الجزائر ومولدوفا بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار في وقت مبكر.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بقلق أن دولة رئيسية مستقلة حديثا، هي أوكرانيا، لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار. وقد رحبنا بالاتفاق المعقود بين أوكرانيا

والوكالة بشأن تطبيق الضمانات على كل المواد النووية المستخدمة في جميع الأنشطة النووية السلمية في أوكرانيا. بيد أننا نود الإشارة إلى أن هذا الاتفاق بشأن الضمانات لا يحل محل انضمام أوكرانيا السريع إلى معاهدة عدم الانتشار. ولذلك فإننا نحث أوكرانيا على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وفقا للتعهد الذي قطعته على وجه الخصوص فيما يسمى بروتوكول لشبونة، وكررت الإعراب عنه في البيان الثلاثي الأطراف الصادر عن الولايات المتحدة وروسيا وأوكرانيا في موسكو في كانون الثاني/يناير من العام الحالي.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بشكل راسخ بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمديدا غير محدود وغير مشروط، وهو الأمر الذي سيتخذ القرار بشأنه في نيسان/أبريل وأيار/مايو من العام المقبل. وقد أدرج هذا الهدف في "إجراء مشترك" رسمي اعتمده مجلس الشؤون العامة التابع للاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه من العام الحالي.

كما نبرز أهمية الامتثال العالمي لمعاهدة عدم الانتشار، ومن ثم ندعو جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة إلى الانضمام إليها بأسرع ما يمكن، وحبذا لو تم ذلك قبل مؤتمر التمديد.

ونرحب في هذا الخصوص بالتقدم المحقق في ميادين هامة أخرى من تحديد الأسلحة وعدم الانتشار، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفضلا عن ذلك، نأمل أن تستهل في المستقبل القريب مفاوضات بشأن اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى، وهي الاتفاقية المعروفة باسم "اتفاقية الحد الفاصل". ونحن نقدر في كلا المجالين استعداد الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمساهمة في عمليات التفاوض الجارية.

وفضلا عن ذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا باعتباره علامة مشجعة على الالتزام المتزايد في تلك المنطقة بمبادئ عدم الانتشار. ونأمل في أن يتم التوصل عاجلا إلى اتفاق كامل فيما بين جميع الدول المعنية على جميع أحكام مشروع المعاهدة.

وقد شاهدنا تقدما ملحوظا في عملية السلام في الشرق الأوسط. وإننا نرحب بهذا التطور ونشجع بقوة جميع دول المنطقة على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، وعلى إنشاء نظام متعدد الأطراف وشامل للضمانات كخطوة صوب تعزيز السلم والأمن في سياق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

يساور الدول الأعضاء في الاتحاد قلق بالغ إزاء الحالات الأخيرة التي انطوت على نقل غير مشروع وتهريب للبلوتونيوم واليورانيوم، وبعض هذه المواد كان من رتبة صالحة لإنتاج الأسلحة. إن الاتجار غير المشروع بالمواد النووية يمثل تحديا لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية الدولي. ونحن نحث الدول الأعضاء على تطبيق الصكوك القانونية ذات الصلة ومعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحماية المادية، وعلى أن تسعى للحصول على المساعدة في الحالات التي تكون فيها نظم المحاسبة والرقابة على المواد النووية، أو نظم الحماية المادية أو الرقابة على الصادرات، غير وافية بالغرض.

ونحن نطور الدعم الذي تقدمه الوكالة للدول الأعضاء بصدد إقامة وتحديث النظم الوطنية للمحاسبة والرقابة على المواد النووية. وفضلا عن ذلك، نرحب بالقرار الذي اتخذه المؤتمر العام للوكالة، بناء على مبادرة من الاتحاد الأوروبي، والقاضي بدعوة المدير العام للنظر في الخيارات الإضافية المتاحة في ميدان جمع البيانات المتصلة بحالات التهريب غير المشروع وفي ميدان الحماية المادية والتحقق من صحتها وتحليلها طبقا للنظام الأساسي للوكالة. ونحن نتطلع الى تلقي مقترحات المدير العام في المستقبل القريب.

إن الوكالة تضطلع ببرنامج قيم في مجال سلامة المنشآت النووية والحماية من الإشعاع. وستظل الحكومات الوطنية تتابع باهتمام الأنشطة المتصلة على وجه الخصوص بالسلامة التشغيلية لمحطات القوة النووية وتقدم لها دعمها. وبطبيعة الحال، هناك اهتمام خاص بالأنشطة المتصلة بمساعدة الدول المستقلة حديثا.

يعتبر الاتحاد الأوروبي أن توقيع ٤٧ دولة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، على اتفاقية السلامة النووية، وهي ثمار مبادرة قام بها الاتحاد، إنجازا كبيرا للمجتمع الدولي. ومن المتوقع أن تساعد هذه الاتفاقية

على تحقيق الاتساق في شروط السلامة، وخاصة عن طريق تنفيذ عملية الاستعراض الذي يقوم به النظراء، وأن تعزز بالتالي السلامة النووية في جميع أنحاء العالم. ويحدونا الأمل في أن يقوم في القريب أكبر عدد ممكن من الدول، وخاصة الدول المستخدمة للطاقة النووية، بالتوقيع على الاتفاقية وتنفيذها.

اسمحوا لي أن أدلى الآن ببعض الملاحظات عن الجهود التعاونية التي يضطلع بها الاتحاد والوكالة لتحسين الحالة فيما يتعلق بالسلامة النووية في دول وسط أوروبا وشرق أوروبا والدول المستقلة حديثا. فمنذ قمة مجموعة الدول السبع التي عقدت في ميونيخ قبل عامين طرأت تحسينات هامة على برامج المساعدة الثنائية والدولية. وأن الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة لتقييم سلامة محطات القوى النووية في تلك الدول، ولمعاونة مجموعة الـ ٢٤ على تنسيق المساعدة التي تقدمها في مجال السلامة النووية تعد أنشطة عظيمة القيمة.

وفـــي مؤتمر القمة الذي عقد في كورفو في حزيران/يونيه الماضي، أوصى الاتحاد أوكرانيا بسلسلة من التدابير في ميدان السلامة النووية، وتعهد بتقديم مساعدة مالية ملموسة وغيرها من أشكال المساعدة لتشجيع ومساندة هذه التدابير. إن الإغلاق المبكر للوحدتين ١ و ٣ من محطة القوى النووية في تشيرنوبيل لا يزال يعطي أولوية عليا، وكذلك التأكيد على أن المفاعل ٢ لن يعاد تشغيله بشرط تدبير موارد بديلة مقبولة للطاقة قد تكون من بينها مفاعلات جديدة يتوفر لها معايير السلامة الكافية. كما أن اصلاح قطاع الطاقة، واستعراض أنظمة السلامة النووية، وتصديق أوكرانيا على اتفاقية فيينا. والبروتوكول المشترك المتعلقين بمسؤولية الأطراف الثالثة النووية، تعتبر كلها أجزاء حيوية من هذا البرنامج . وسيوفر الاتحاد ١٠٠ مليون وحده نقد أوروبية كمنح، و ٤٠٠ مليون وحدة كقروض لدعم هذه الحزمة من التدابير، التي اعتمدت رسميا كخطة عمل في قمة مجموعة الدول السبع في نابولي في تموز/يوليه. وقد تعهدت مجموعة الدول السبع في نابولي بتقديم مبلغ إضافي قدره ٢٠٠ مليون دولار، كما تعهدت دول أخرى من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتقديم المزيد من الموارد المالية. وقد قبلت أوكرانيا خطة العمل هذه من حيث المبدأ. إن حالة السلامة في تشيرنوبيل تبعث على القلق البالغ، ولهذا نتوقع أن توفر خطة العمل أساسا سليما لاتخاذ القرارات السريعة اللازمة التي تفضي الى إغلاق المحطة. كما نتوقع أن تضطلع الوكالة بدورها في تنفيذ هذه الخطة، وفي كل الإجراءات المقبلة الرامية الى تعزيز السلامة النووية في المنطقة وفي العالم بأسره.

وأنتقل الآن الى أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني. إن الاتحاد يشيد بالمدير العام والأمانة لتنفيذ برنامج ١٩٩٣. إن زيادة دخل صندوق المساعدة التقنية وغيره من آليات التمويل، وارتفاع معدلات التنفيذ، والزيادة في أرقام الإنجاز، وبدء العمل بالمفهوم الجديد المتمثل في المشاريع النموذجية - كل هذه أمور تشير الى أن برنامج الوكالة للتعاون التقني يسير في المسار الصحيح. إن الاتحاد يعتبر التعاون التقني أمرا ذا أولوية سياسية عالية جدا. ودوله الأعضاء تسهم بموارد كبيرة من خارج الميزانية، لأنشطة الوكالة للتعاون التقني. ونحن نشجع كل التدابير، التي بدأت بالفعل أو المنتواة لزيادة تحسين إنجاز البرنامج وجعل مساعدة الوكالة أوثق اتصالا بالاحتياجات والأولويات الإنمائية المعلنة للبلدان المعنية.

السيد بريتنشتاين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بإعلان أن فنلندا تؤيد تماما بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلى به توا ممثل رئاسة الاتحاد. لذلك، سأقتصر في هذا البيان على بعض جوانب عمل الوكالة ذات الأهمية الخاصة في علاقات فنلندا بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن حكومة بلادي على التزامها القوي بالتعاون الدولي في سبيل الاستخدام السلمي والآمن للطاقة النووية. إن فنلندا، تعتبر، إذا قيس الأمر بالمتوسط الفردي، من أهم منتجي الطاقة النووية. وفي بناء هذه القدرة، استفدنا من التعاون والمساعدة الدوليين، فكان أن تمكننا بدورنا من الاسهام بنصيب في تقديم المشورة والمساعدة للآخرين، خاصة في المناطق المجاورة لنا وفي إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تؤيد الحكومة الفنلندية بشدة التمديد غير المحدد وغير المشروط لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نشارك على الأخص بنشاط في الاستعدادات الجارية للمؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ١٩٩٥، ويسعدنا أن نلاحظ أن الوكالة تقدم اسهاما قيما

في العملية التحضيرية. والواقع، أن ضمانات الوكالة أساسية لتنفيذ المعاهدة .

وخلال السنة الماضية، اتخذت الوكالة خطوات هامة لزيادة تعزيز نظام الضمانات، خاصة في مجال اكتشاف المنشآت النووية غير المعلن عنها. وفنلندا ترحب بهذه الخطوات وتعتبر أن مواصلة تعزيز نظام الضمانات، في هذا المضمار كذلك، أمر أساسي لكفالة فعالية الوكالة ومصداقيتها. لذا، يسعدني أن أعلن أن فنلندا كانت، وستظل، من المساهمين في برنامج دعم ضمانات الوكالة.

وقد مضت الوكالة قدما في تبسيط عمليات الضمانات التي تضطلع بها. ومن هذا السياق، نرحب باتفاق الشراكة المبرم بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووكالة المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (أوراتوم). إن هذه الشراكة ستوفر موارد قيمة تساعد الوكالة على إنجاز عبء العمل الإضافي الذي سيترتب على اخضاع منشآت جديدة للضمانات في بقاع عديدة من العالم.

وخلال الدورة ٣٨ للمؤتمر العام للوكالة، اتُخذت خطوة كبيرة الى الأمام في ميدان السلامة النووية. وكانت فنلندا من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية السلامة النووية. ونعتقد أن إيجاد أعلى المعايير بصدد السلامة النووية، والحماية من الاشعاعات، وتصريف النفايات، في جميع مجالات التطبيقات النووية أمر أساسي للتطوير المتواصل للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وحتى يكون للاتفاقية تأثير توجيهي حقيقي في مجال السلامة النووية على نطاق عالمي، يصبح من المهم أن يتم الانضمام إليها على أوسع نطاق ممكن.

وقد أيدت فنلندا مع دول أخرى عديدة إعطاء نطاق أعم للاتفاقية. لذلك فإننا نرحب بالتزام الأطراف المتعاقدة بأن تطبق مبادئ مقابلة في جميع استخدامات الطاقة النووية، وبأن توجد اتفاقية دولية للسلامة في تصريف النفايات المشعة.

وللوكالة دور معتـــرف به في وضع القواعد والمعايير القابلة للتطبيق دوليا، خصوصا في ميدان السلامة النووية. ومن المهم أن نشدد مع ذلك على الدور الأساسي الذي تضطلع به السلطات الوطنية في مجال السلامة، وكذلك على دور المرافق ذاتها في التأكد من أنه يجري فيها عمليا تطبيق أعلى معايير السلامة تطبيقا صارما.

ولا تزال الوكالة تواجه تحديات كثيرة. ونحن نثني على المدير العام هانز بليكس وعلى أمانة الوكالة للعمل الممتاز الذي تم في ظل ظروف صعبة. وأود أيضا أن أشكر السيد بليكس على التقرير السنوي الذي عرضه علينا صباح اليوم. ومع ذلك، فإن إعادة تحديد أولويات الوكالة مهمة لا تزال جديرة بالاهتمام. وستواصل حكومة بلدي الاشتراك بشكل نشط وبناء في هذا العمل الهام.

السيد سفانكو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد استمعنا باهتمام كبير الى التقرير الشامل جدا المقدم من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد بليكس، وقمنا بتحليل ذلك التقرير السنوي عن أنشطة الوكالة لعام ١٩٩٣. ونلاحظ بارتياح أن أجهزة الوكالة أولت اهتماما خاصا لتطوير نظام للضمانات يكون أكثر فعالية ولتمديده بحيث يشمل أكبر عدد ممكن من البلدان. كما أولي اهتمام لمعالجة النفايات المشعة، والسلامة الإشعاعية، وسلامة المنشآت النووية.

ويسرنا أيضا أن الوكالة قد تناولت مشاكل فرادى البلدان فيما يتعلق بإقامة بنى أساسية ملائمة للسلامة النووية وللحماية من الإشعاعات والتلوث الإشعاعي. وعلى وجه التخصيص، بدأ في فيينا برنامج مشترك بين الوكالة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم المساعدة للدول المستقلة حديثا في توطيد البنى الأساسية للسلامة النووية والإشعاعية لديها. كما أقيم مشروع إقليمي للتعاون التقني للنهوض بأنشطة تطهير المواقع التي تلوثت في تلك البلدان نتيجة أنشطة تتعلق بدورة الوقود النووي، أو أنشطة دفاعية، أو أعمال صناعية أو بحثية. وتبين هذه الأمثلة العديدة، بل والهامة، قدرة الوكالة على الاستجابة بمرونة وسرعة وفعالية للاحتياجات الدولية المتغيرة باستمرار.

إننا الآن نقترب من حدثين هامين في حياة منظمتنا وهما: العيد الخمسيني لإنشاء الأمم المتحدة، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ. واسمحوا لي في معرض الإشارة الى هاتين المناسبتين المرموقتين أن أعرض بعض الأفكار عن البند قيد نظرنا. لا بد لنا من أن ننوه بأن السنوات الأخيرة شهدت اتجاها في

أنشطة الوكالة صوب توطيد التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. ولقد جددت أنشطة المنظمة فيما يتعلق بالعراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اقتناع العالم بأن للوكالة دورا هاما في تعزيز نظام عدم الانتشار.

وكما تعلمون، كان هناك عدد كبير من الأسلحة النووية المتخلفة من الاتحاد السوفياتي السابق فوق أراضي جمهورية بيلاروس، التي تعد مركزا استراتيجيا جغرافيا هاما في أوروبا الشرقية. وعندما أصبحت جمهورية بيلاروس دولة مستقلة أفصحت عن رغبتها في أن تحقق مركز الدولة اللانووية. وقد أوردنا تلك الرغبة في دستورنا الجديد، الذي اعتمده السوفيات الأعلى لجمهورية بيلاروس في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٤. وتنص المادة ١٩ من الدستور على ما يلي:

"إن هدف جمهورية بيلاروس هو جعل أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية وأن تصبح دولة محايدة".

وقد نفذت بيلاروس بقوة وثبات التدابير الرامية الى بلوغ هذه الغاية. وكما أوضحنا في مناسبات سابقة، استكملنا في عام ١٩٩٢، وقبل الموعد المحدد، سحب جميع الأسلحة النووية التكتيكية من أراضي جمهوريتنا. ونحن عاكفون الآن على تخليص أراضينا من الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية وفقا للاتفاقات الثنائية الحالية مع روسيا.

وفي العام الماضي، انضمت جمهورية بيلاروس الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، كما انضمت الى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وكانت الخطوة الملموسة التالية التي اتخذناها لتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار هي الإعلان بأن جمهوريتنا مستعدة لتوقيع اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت نفسه، وبغية تنفيذ أحكام ذلك الاتفاق بشكل فعال، لا بد لنا من القيام بقدر كبير من الأعمال التحضيرية، ويشمل ذلك في المقام الأول إنشاء نظام حكومي للمحاسبة والرقابة على المواد النووية. وفي هذا الصدد، نسجل بامتنان مشاركة اليابان والسويد في حل هذه المشاكل.

وأولت جمهورية بيلاروس اهتماما كبيرا لتنمية العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في المسائل المتصلة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والسلامة النووية، وحماية سكاننا من الإشعاعات. لذلك، فقد وقعت بيلاروس على اتفاق، في إطار كمنولث الدول المستقلة، للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، كما أعددنا اتفاقا مع بولندا حول نظام للانذار المبكر بالكوارث النووية والتعاون في مجال السلامة النووية. كما نقوم الآن بإعداد اتفاقات مماثلة مع ليتوانيا، فضلا عن اتفاقات مع الولايات المتحدة حول التعاون في مجال استخدام الطاقة الذرية. ونحن على استعداد للنظر في أية مقترحات تتعلق بإبرام اتفاقات أخرى مماثلة، خصوصا مع البلدان المجاورة لنا.

إن جمهورية بيلاروس، إذ تدرك تماما ما للتلوث الإشعاعي للبيئة من خطر على الجنس البشري كله، قد وجهت نداء قويا يدعو الى الإسراع بإتمام عملية إعداد نص معاهدة الخطر الشامل للتجارب. وبيلاروس تتابع باهتمام كبير المبادرات والتدابير التي تضطلع بها الوكالة ذاتها لتعزيز السلامة النووية، نظرا لوجود محطات القوى النووية قرب حدودنا. ونحن نشدد على أهمية هذه المسألة لأننا نرى من تعزيز الوكالة أنه لا تزال تقع حوادث في محطات القوى النووية. ونرحب بالجهود التي تبذلها الوكالة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الاتحاد الأوروبي، والرابطة العالمية لمشغلي المرافق النووية من أجل تقرير سلامة المنشآت النووية، ونلاحظ بارتياح استكمال العمل في صياغة اتفاقية السلامة النووية وفتح الباب للتوقيع عليها. وتهدف هذه الاتفاقية الى تقديم معايير عالية لسلامة المنشآت النووية تطبق في العالم أجمع. ويهمنا أيضا أن يتحقق الاكتمال السريع للأعمال التحضيرية لوضع معايير سلامة دولية تنصب على الحماية من الإشعاعات، نظرا لما لذلك من أثر مباشر على الأحوال التي تعيش في ظلها الشعوب الموجودة فوق أراضي ملوثة بالنويدات المشعة.

إننا نشارك المجتمع الدولي قلقه بشأن الاتجار غير المشروع في المواد النووية، ونرحب بالجهود المبذولة للتغلب على تلك المشكلة. وتؤيد بيلاروس الخطوات التي تتخذها الوكالة نحو إنشاء نظام شامل للمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية.

وقد مرت أكثر من ثماني سنوات على كارثة محطة القوى النووية في تشيرنوبيل وكان هذا الحادث أضخم كارثة منفردة في تاريخ الطاقة الذرية برمته. إذ

سبب تلوثا إشعاعيا غير مسبوق للبيئة في بلدان كثيرة، وأسفر عن وفيات وأمراض في المناطق الأشد تأثرا، وقد كانت بيلاروس، مثل أوكرانيا وروسيا، من هذه المناطق. وقد استرعينا مرارا انتباه المجتمع الدولي الى أن بيلاروس من أشد البلدان تضررا، وأن أكثر من ٢٠ في المائة من سكانها يوجدون في منطقة التلوث الإشعاعي.

إن تكلفة إزالة الأضرار، بالإضافة الى المصروفات المباشرة وغير المباشرة فيما بين عامي ١٩٨٦ و ٢٠١٥، تقدر بمبلغ ٤٥ بليون دولار، وهو ما يعادل ٣٠ مرة ميزانية دولتنا في العام الحالي.

ولكن أبشع شيء هو الآثار الناجمة عن الحادثة على صحة الناس. إن البحوث التي يجريها علماء بيلاروس قد كشفت عن التدهور المستمر في صحة أفراد أمتنا. وفي السنوات الأخيرة زاد حدوث الأورام الخبيثة في البلاد بنسبة تبلغ في المتوسط ٢٥ في المائة. وفي أوساط الأطفال الذين يعيشون في أكثر المناطق تلوثا، زاد عدد حالات الإصابة بالأنيميا، وسرطان الغدة الدرقية، واضطرابات الجهاز التنفسي، الى أكثر من ١٠٠ مثل ما كان عليه في الماضي. ووفقا لحسابات علماء بيلاروس والعلماء الأجانب، قد يصل عدد حالات الإصابة بلوكيميا الأطفال الى ١٥٠ حالة جديدة سنويا خلال السنوات الخمسين القادمة.

وفي أعقاب كارثة تشيرنوبيل، زاد معدل ولادة الأطفال المشوهين بمعامل قدره ١,٢ في المناطق غير الملوثة، وبمعامل قدره ١,٨ في المناطق الملوثة. وأسفر هذا، بالإضافة الى نتائج ضارة أخرى، عن رقم سلبي للنمو السكاني في عدة مناطق من بيلاروس. ومن المؤسف، أن بلادنا لا تستطيع أن تتعامل، بمفردها، مع الكارثة التي أصابتها. ونحن ندين بالامتنان لجميع البلدان وجميع المنظمات الدولية التي ساعدتنا على تذليل عواقب تلك الكارثة. ونأمل ألا تنقص المساعدات التي نتلقاها.

ونحن نطالب باستمرار المبادرات الإنسانية غير الحكومية، وباطراد التعاون الدولي الحكومي من أجل حسم المشاكل الطبية والبيئية والإنسانية والعلمية بعيدة المدى، الناجمة عن عواقب كارثة تشيرنوبيل. وفي هذا الصدد، فإننا نعلق آمالا كبارا على عمل لجنة الأمم المتحدة التي أنشئت لتنسيق الجهود الرامية الى الإقلال الى الحد الأدنى من عواقب الكارثة.

وبالنسبة لبرنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمساعدة والتعاون التقنيين للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، قد تقدمت بيلاروس بمشاريع تنصب أساسا على المشاكل المتصلة بتشيرنوبيل. ونأمل أن تدرج هذه المشاريع في برنامج الوكالة، خاصة وأن بيلاروس لم يتلق منذ نشأة الوكالة، وحتى وقت قريب، أية أموال من صندوق المساعدة والتعاون التقنيين.

وينبغي أن نؤكد أن العلماء والأخصائيين في بلادنا قد تجمع لديهم قدر كبير من المواد المتعلقة بتأثير الإشعاع على البيئة، وعلى هجرة النويدات المشعة، وعلى النظم البيئية، وبتأثير جرعات الإشعاع الطويلة الأمد على صحة الأفراد، وفعالية التدابير المضادة المتخذة لحماية السكان، وما إلى ذلك.

إن هذه التجربة كانت قدرنا المؤلم، ولكن ما حدث لنا شيء يهم في اعتقادنا العالم كله بدرجة كبيرة. وفي عام ١٩٩٠ جرى برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الاضطلاع بمشروع دولي عن تشيرنوبيل لتقييم حالة الإشعاع وصحة الأفراد في المناطق المنكوبة. كما أجريت دراسة لتقييم التدابير التي ينبغي اتخاذها لحماية السكان. وقد خلص خبراء من ٢٣ بلدا وسبع منظمات دولية الى نتيجة مفادها أن المنهجية المتبعة في دراسة عواقب كارثة تشيرنوبيل في روسيا، وأوكرانيا، وبيلاروس، منهجية تتمشى أساسا مع المعايير الدولية، وسلموا بالحاجة الى إجراء دراسات علمية إضافية يجري تنسيقها على اتساع العالم كله من أجل التوصل الى فهم أكمل للآثار المترتبة على التلوث الإشعاعي، وعلى التعرض للنشاط الإشعاعي. وفي هذا السياق، لا بد بطبيعة الحال، أن ندرس أيضا مسألة تحسين صحة شعوب العالم قاطبة.

ولقد مرت ثلاث سنوات على ذلك، وفي ١٩٩٦ سنحتفل بالذكرى العاشرة لوقوع الكارثة. وفي هذه الظروف، نقترح أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها من الهيئات المعنية بالأمر، بالاشتراك مع العلماء والأخصائيين من روسيا وأوكرانيا وبيلاروس، بتحليل

وتلخيص نتائج دراسة كارثة تشيرنوبيل على مدى عشر سنوات.

وتحقيقا لهذه الغاية، يكون من المستصوب إنشاء فريق دولي من الخبراء الرفيعي المؤهلات. وفي رأينا، لن يكون من الضروري لهذا الفريق أن يسافر الى المناطق الملوثة ليجري دراساته. فستكون مهمته دراسة وتحليل المواد التي تجمعت فعلا وجمهورية بيلاروس مستعدة لتوفير جميع المواد اللازمة لهذا الغرض. وفي رأينا أنه يصح أن يكون من ثمار هذا العمل نشر تقرير خاص موجز يصبح ملكا للمجتمع العالمي برته. وفي هذا السياق، نقترح أن يعقد في مدينة منسك في عام ١٩٩٦ مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت الرعاية المباشرة للجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعار الذري، وذلك عشية الذكرى العاشرة لكارثة تشيرنوبيل.

وأود أن أؤكد جانبا آخر لمشكلة تشيرنوبيل. إذ يوجد حاليا نحو ٠٠٠ ٦ مفاعل من مختلف الأنواع تعمل في العالم. إن نتائج كارثة تشيرنوبيل تؤخر تطوير استخدام الطاقة النووية، وغير ذلك من الاستخدامات السلمية للذرة. ولذلك، فإن بلادنا تناشد جميع الدول والمنظمات الدولية المعنية، وخصوصا الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة الاتحادات الأوروبية، ألا تتوانى في جهودها لاستئصال كل أثر من آثار تلك الكارثة.

السيد ف.أ. خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية أود أن أعرب عن تقدير وفد باكستان الخالص للسيد هانز بليكس، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على بيانه المفصل بشأن أنشطة الوكالة في عام ١٩٩٣. ويشهد النطاق المتزايد لبرامج وأنشطة الوكالة على حيوية وتفاني السيد بليكس وزملائه في الوكالة.

وقد وضعت باكستان دائما ثقتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية كأداة لتعزيز التعاون النووي السلمي ولتنظيم استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وكان في قرار باكستان بالسعي الى تقلد رئاسة المؤتمر العام لهذه السنة إظهار لالتزامنا بالواجبات الهامة للوكالة.

ونحن نرحب بالتقرير السنوي للوكالة لسنة ١٩٩٣. ويوجز هذا التقرير الجيد العرض عددا من المسائل المعقدة والتقنية التي سوف تسهل المناقشة الجادة هنا.

ويرى وفدي أن من الجوهري التذكير بأن الهدف الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية هو تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. فعلى الرغم من التصورات السلبية التي روجت في بعض البلدان، والمخاوف التي أثيرت بشأن خطر الانتشار النووي، فإن الطاقة الذرية تظل خيارا حيويا وجذابا من خيارات الطاقة في كثير من البلدان.

إن حاجة باكستان الحالية والمتوقعة لتوليد الطاقة حاجة كبيرة. كما أن الإطار الجذاب لسياستنا في مجال الطاقة قد ولد اهتماما كبيرا. وقد عقدت مؤخرا مع شركات الولايات المتحدة وغيرها من الشركات اتفاقات تنص على تنفيذ عدد كبير من مشاريع المحطات الحرارية والعاملة بالنفط والغاز والفحم وهي مشاريع تنطوي على استثمارات تتجاوز ١١ بليونا من الدولارات. ولكن، كما قالت وزيرة الطاقة في الولايات المتحدة في ختام زياتها الأخيرة لباكستان،

> "لا توجد لدينا أية نية في الابتعاد عن مصدر للطاقة مثل الطاقة النووية. وإن أي كبت لهذه التكنولوجيا سينطوي على كبت لتنمية العالم"؟

وفي هذا الخصوص ينبغي التنويه بالمساعدة القيمة التي قدمتها الوكالة الى عدة بلدان تزويدها بالتكنولوجيات المتقدمة مثل "نموذج تحليل الطلب على الطاقة" (MAED) و "نظام فيينا الآلي للتخطيط" {WASP) و "برنامج تقييم الطاقة والقوى" {ENPEP) التي هي تكنولوجيات يمكن بها إيجاد نهج متكامل لتخطيط القوى والطاقة النووية. وينبغي الاستمرار في توفير هذه المنهجيات، كما يتوجب عدم تقييدها باعتبارها دخيلة. وإن استحداث مشروع مشترك بين الوكالات يتعق بقواعد البيانات والمنهجيات المتعلقة بالتقييم المقارن لمختلف مصادر الطاقة (DECADES) هو مبادرة نافعة أخرى اتخذت في سنة ١٩٩٣. وباكستان مشارك نشيط في هذا المشروع، الذي نأمل أن يؤدي الى تقييم لدور الطاقة النووية يقوم على معرفة أفضل بالحقائق.

ويجب أن أعرب، على الرغم من ذلك، عن قلقي إزاء الهبوط النسبي لأنشطة الوكالة الترويجية. فالتقرير السنوي لعام ١٩٩٣ يبدأ باستعراض ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضوابطها، ثم ينظر في السلامة النووية، ولم يتناول إلا أخيرا المجال ذا الأهمية الحيوية لغالبية عضوية الوكالة: وهو التعاون التقني في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وأملنا الحار هو أن لا يكون هذا التسلسل في التقرير بعدا عن الأولوية التي تعطيها الوكالة لمختلف مجالات مسؤوليتها.

ومن الضروري أن توسع الوكالة الدولية للطاقة الذرية برامج تعاونها التقني. وقد خابت آمالنا لأن المبالغ المتعهد بها لبرامج التعاون التقني لسنة ١٩٩٤ لم تصل حتى الآن إلا لنسبة ٦٦ بالمائة من الهدف البالغ ٥٩,٤ مليون دولار. وبالإضافة الى ذلك، فإن النقص في الاشتراكات الإجمالية قد اقتضى خفض مخصصات الميزانية العادية التي تبلغ ٢٠١ مليون دولار بمقدار ٢٤ مليونا من الدولارات. وفي حين أن هذا التخفيض الذي يعادل نحو ١٢ بالمائة من الميزانية العادية قد انسحب على جميع الإدارات، فإننا نشعر بالقلق بوجه خاص إزاء أثره السلبي على الإدارات المعنية بالتعاون التقني. ولم تقتصر باكستان على التعهد، وإنما دفعت بالكامل اشتراكها المستهدف لبرامج التعان التقني. ونحن نأمل أن تتعاون الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لزيادة معدل سداد أنصبتها المقررة، مما ييسر تنفيذ برامج الوكالة.

وفي حين أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في مجال التعاون التقني، فإن بعض المبادرات المتخذة من جانب إدارة التعاون التقني بالوكالة في سنة ١٩٩٣ تستحق الإطراء، وبخاصة مبادرة المشروع النموذجي. ونرحب بالموافقة، في إطار هذه المبادرة، على مشروع أساسي يتعلق باستئصال آفات القطن في باكستان. ويجب تشجيع مبادرة الوكالة لمساعدة الدول الأعضاء على أن تصبح مكتفية ذاتيا في مجال تدريب المشغلين والمدراء التقنيين. وفي ذلك الخصوص، يصح أن تنظر الوكالة في تقديم الدعم لمراكز تدريب وطنية مختارة، بغرض تطويرها والارتقاء بها حتى تصبح مراكز إقليمية.

وما برحت باكستان تدعم دائما الأنشطة المتصلة بتعزيز السلامة النووية. وقد شاركنا على نحو فعال في اجتماعات اللجنة التقنية المعقودة لإعداد معايير السلامة الأساسية الدولية ووضعها في صيغتها النهائية. وكانت باكستان من بين الموقعين الأصليين على اتفاقية السلامة النووية. وسيعتمد نجاح الاتفاقية الى حد كبير على تنفيذ الأحكام المتصلة بالتعاون بين البلدان المتقدمة صناعيا والبلدان النامية. فكفالة وتعزيز سلامة المنشآت النووية يتطلبان التزويد المستمر وغير المنقطع بالمعلومات والمعدات المتصلة بالسلامة. وسوف تعزز تدابير السلامة النووية هذه بعقد اتفاق دولي يحظر القيام بهجمات على جميع المنشآت النووية. وما برحت باكستان تسعى الى عقد هذا الاتفاق الذي يمكن للوكالة أن تقوم بدور هام في تحقيقه.

لقد امتثلت باكستان دوما لضمانات الوكالة وستواصل منحها تأييدها الكامل. ويتسق ذلك مع التزامنا بعدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وقد سعت باكستان بإخلاص الى إبقاء جنوب آسيا خالية من الأسلحة النووية. فاقترحنا إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية، والتوقيع المتزامن على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والقبول المتزامن للضمانات الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتحقق المتبادل من المنشآت النووية، وعقد معاهدة ثنائية لحظر التجارب النووية، والتخلي الثنائي عن الأسلحة النووية. ولا نزال نأمل في أن تستثير هذه المقترحات ردا إيجابيا. كما أننا على استعداد للنظر في أية مقترحات أخرى تكون منصفة وغير تمييزية وتؤدي الى تجنب مخاطر الأسلحة النووية في جنوب آسيا. وفي هذا السياق، نشعر بتشجيع كبير من جراء اعتماد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لقرارات تتعلق بإنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة الذرية في افريقيا والشرق الأوسط.

وتؤيد باكستان إنشاء نظام للضمانات يكون محققا لفعالية التكاليف. وينبغي تحقيق أهداف أنشطة الضمانات بدون التسبب في اختلال جسيم في تخصيص الموارد ما بين المجالات الرئيسية لنشاط الوكالة. ويسعدنا أن نلاحظ أن الوكالة بصدد وضع برنامج لتحسين فعالية تكاليف نظام الضمانات. بيد أن الزخم الرئيسي للبرنامج ينصب على الرصد البيئي وتحليل المعلومات المقدمة من أطراف ثالثة. وقد يتبين أن كلا النشاطين مكلف من حيث الموارد المالية والاحتياجات من القوى العاملة.

ولا ينبغي أن تفضي المسؤولية التنظيمية للوكالة الى فرض قيود تعسفية على نقل

التكنولوجيا النووية من أجل الأغراض السلمية. ومن المؤسف أن القيود تفرض حتى حينما يكون من الجلي أن الأمر لا ينطوي على مخاطر انتشارية. وقد حدث أحيانا أن حجبت حتى المعلومات المتصلة بالسلامة. وهذا النهج لا يساعد على تطوير تقنيات وطرق تحقق المزيد من السلامة أو على تشجيع قدر أكبر من الانفتاح والشفافية في ميدان التكنولوجيا النووية. وحيث أن هذه هي الأهداف الرئيسية للوكالة، فإننا نأمل في أن تضاعف الجهود التي تبذلها لإنجازها. وأفضل سبيل لذلك هو العمل على إزالة جميع المعوقات من طريق نقل التكنولوجيا النووية السلمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥